واقع الفلسطينيين في سوريا

سمير الزبن

2013

سمير الزبن

واقع الفلسطينيين في سوريا

منشورات مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية
نيسان (أبريل) 2013

ISBN 978-9950-382-04-6

تقديم

تتناول دراسة المحامي سمير الزبن، «واقع الفلسطينيين في سوريا»، وتأتي في وقت تتعرض فيه المخيمات الفلسطينية في سوريا، إلى قصف وتهجير غير مسبوق.

تأتي هذه الدراسة في وقتها، لتلقي نظرة شاملة، حول أوضاع الفلسطينيين في سوريا. منذ تهجيرهم عن بلادهم، ولجوئهم للأراضي السورية 1948.

يمكن اعتبار القانون 260، تاريخ 1956/7/10، الأساس الناظم لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وعلى أساسه تفرعت التشريعات والقرارات لتنظيم شؤونهم. نص هذا القانون على أنه: «يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية، بتاريخ نشر هذا القانون، كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة وبحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية».

ترتب على هذا القانون، وما تفرع عنه من قوانين وأنظمة، انخراط الفلسطينيين في سوريا، في المجتمع السوري، وأضحوا جزءاً من النسيج الاجتماعي والاقتصادي السوري، دون أن يفقدوا هويتهم الوطنية، بل على النقيض، فقد ساعد ذلك، وفي أجواء قومية زمن حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، على انخراط اللاجئين الفلسطينيين في صفوف الفصائل الفلسطينية المسلحة، واحتضان قادتها، والمشاركة في العمل المسلح منذ بداياته.

شهدت العلاقات الفلسطينية – السورية، ومنذ 1970، تقلبات عديدة، تراوحت

ما بين التحالف الإستراتيجي إلى الاقتتال المسلح.

تأتي دراسة المحامي سمير الزبن، في وقتها، خاصة وأن تطورات الأزمة السورية وآفاق مستقبلها، لا يزال مجهولاً، وبالتالي فإن مستقبل الوضع الفلسطيني في سوريا، يحتاج إلى محاولات استشراف جدية، حفاظاً على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

الناشر

توطئة

لطالما شعر اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بالاطمئنان النسبي لوجودهم فيها، وكانت حالهم من حال المواطن السوري صعوداً وهبوطاً، كانوا مندمجين بشكل كامل على المستوى الاقتصادي، ولم يكن عدد المتفرغين في إطار الفصائل الفلسطينية كبيراً في أوساط الفلسطينيين في سوريا في أي وقت، حتى في الأوقات التي كان وجود الفصائل في سوريا قوياً، وفعاليتها عالية، كان عدد المتفرغين في الفصائل محدوداً.

لم يغترب الفلسطينيون في عيشهم في سوريا، ولم يشعروا أيضاً بأنهم سوريون، كانوا حالة من الاندماج والانفصال معاً، الاندماج لحد كبير على المستويين الاجتماعي - الاقتصادي، والانفصال على مستوى الحياة السياسية. فلم يتوقف اللاجئون الفلسطينيون عن المساهمة الفعالة في الحياة السياسية الفلسطينية، منذ ولادة العمل السياسي الفلسطيني في منتصف الستينات.

شكلت الحياة في سوريا نموذجاً إيجابياً لحياة المنفى الفلسطيني، حالة احتضان عالية التضامن، وصلت في الكثير من الحالات إلى حالة الاندماج في الحياة السياسية الفلسطينية، فهناك الكثير من السوريين اختاروا الانضمام إلى الفصائل الفلسطينية، وقدموا حياتهم من أجل فلسطين. كذلك هناك فلسطينيون اختاروا الانخراط في الحياة السياسية السورية وانضموا إلى حزب البعث وحصلوا على امتيازات في هذا الإطار، وهناك من انتمى لأحزاب المعارضة ودفع ثمن ذلك سنوات طويلة من عمره في السجن. وفي الحالتين لم يكن الانتماء الفلسطيني إلى قوى سورية ظاهرة تهدد العمل السياسي الفلسطيني وفعاليته في الأوساط الفلسطينية، ولا كان الانتماء السوري إلى الفصائل الفلسطينية، يدفع هذه القوى للتدخل في الشأن السوري، رغم التدخل السوري المستمر في الشأن الفلسطيني.

عانى الفسطينيون في سوريا ما عانى المواطن السوري، سواء على مستوى الحياة والمتاعب الاقتصادية، أو على مستوى القبضة الأمنية التي حكمت المجتمع السوري، والتي شملت المخيمات بشكل طبيعي. فالمخيمات في سوريا لم تكن معازل أمنية كما هي المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني التي لا تخضع للأمن اللبناني. في سوريا الموضوع مختلف، كل شيء تحت القبضة الأمنية، وما يخضع السوريون له من تدقيقات أمنية، يخضع الفلسطينيون له بالقدر ذاته. كان عيش الفلسطيني بشروط السوري يريح الفلسطيني، فلم يكن هناك تمييز ضد الفلسطينيين لأنهم فلسطينيون، كان القمع يشمل الجميع.

كان الشعور بعدم التهديد السمة البارزة لحياة الفلسطينيين في سوريا، وكانوا يعتقدون أنّ مساراً واحداً يمكن أن يجعلهم يغادرون سوريا، وهو مسار العودة إلى فلسطين.

فجأة، تبين أن الثابت يمكن أن يهتز، فلا يمكن لوضع اللاجئ أن يبقى ثابتاً، في الوقت الذي يهتز البلد التي يقيم فيه، لم يكن من الممكن أن يبقى الوجود الفلسطيني على حاله، في الوقت الذي تشهد سوريا صداماً دامياً في كل المناطق السورية بفعل الاحتجاجات التي اجتاحت سوريا وتم التصدي لها من قبل النظام بوحشية. امتد هذا الصدام من محيط المخيمات والتجمعات الفلسطينية إلى قلبها، في تلك اللحظة التي توحدت فيها التجمعات الفلسطينية مع المحيط السوري بالتعرض إلى القمع والقصف العنيف من المدافع والطائرات.

في حالة التهديد المباشر والداهم، يكتشف اللاجئ أنه لا ينتمي إلى المكان، أو هناك من يُفهمه ذلك، عند ذلك يكتشف مرة أخرى هشاشة وجوده في المنفى. وهذا ما وصل إليه المسار الفلسطيني في محطته الأخيرة في سوريا.

القاهرة

4 آذار (مارس) 2013

الفصل الأول
الأوضاع القانونية للفلسطينيين

يشكل اللجوء حالة ضعف إنساني مأساوية، فاللاجئ هو الشخص الذي يجد نفسه بسبب أخطار تهدده يغادر بلده إلى بلد آخر مجرداً من كل شيء، فاقداً لأي حماية، يعيش في أرض غريبة ويحتاج إلى المساعدة. ولأن اللجوء حالة مثلى للضعف والهشاشة الإنسانيين، فهي احتاجت إلى الحماية من الحاجة والعسف بموجب القوانين الدولية. هذه الحماية التي يُفترض أن يتمتع بها اللاجئ بوصف حالة اللجوء البائسة التي يعيشها هي حالة مؤقتة، وهي عادة ما يجب أن تنتهي بأن يعود اللاجئ إلى وطنه، أو تزول حالة اللجوء من خلال التحول إلى مواطن في الدولة التي لجأ إليها أو في دولة أخرى، حيث يتمتع بكل حقوق المواطنة في بلده الجديد، هذا ما حدث في الكثير من حالات اللجوء، رغم أن حالة اللجوء لملايين البشر حالة مستمرة ومتزايدة في عالم اليوم.

اللاجئون الفلسطينيون

عاش اللاجئون الفلسطينيون في شتاتهم الطويل الذي زاد على ستة عقود مفارقة غريبة من نوعها، وهي أنهم لم يعودوا إلى وطنهم كما نصت قرارات الأمم المتحدة ممثلة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، ولا هم حصلوا على جنسيات الدول المضيفة المحيطة بإسرائيل وتحولوا إلى مواطنين في دولة أخرى، باستثناء الحالة الأردنية. فكانت الحالة الفلسطينية الغريبة والفريدة في العالم، حيث، يتناسل اللاجئون لاجئين لثلاثة أجيال، ومن المنتظر أن تتناسل الأجيال الجديدة لاجئين من جديد. ومن أراد من الفلسطينيين أن يخرج من هذا الوضع الغريب والقلق والدائرة الجهنمية التي وجد نفسه فيها، كان عليه أن يغادر إلى

بلدان أخرى، أوروبا وأميركا وكندا واستراليا ليحصل على جنسيتها بموجب الإقامة. فكانت نسبة الهجرة بين الفلسطينيين في الدول المضيفة كبيرة، وكلما كانت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلد المضيف أسوأ، كلما زادت نسب هجرتهم إلى تلك البلدان، لذلك نرى أكبر نسبة هجرة بين اللاجئين الفلسطينيين هي بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بحكم الأوضاع المزرية التي يعيشونها هناك.

ليس هناك مأساة إنسانية طال أمدها، مثلما طال أمد المأساة الفلسطينية في الشتات، مأساة تولد مآسٍ إنسانية تتكرر منذ أكثر من ستة عقود، دون أن يظهر أفق لحلها. بدأت المأساة الفلسطينية حين مُنيَ الفلسطينيون بنكبة فككت مجتمعهم ودمرت وطنهم وغيبته عن الخريطة السياسية للمنطقة، جراء الجريمة الصهيونية في احتلال فلسطين العام 1948 واقتلاع سكانها حيث أصبحوا أشلاء شعب موزعين على الدول المضيفة. لقد أسفرت الجريمة الصهيونية بحق الفلسطينيين عن طرد ما يزيد على 800 ألف فلسطيني من وطنهم إلى بلدان الشتات تناسلوا فيها أجيالاً ليزيد عددهم عن خمسة ملايين فلسطيني بعد أكثر من ستة عقود منتشرين في أربعة جهات الأرض يدفعون ثمن الجريمة التي ارتكبت بحقهم جيلاً بعد جيل. استولت الحركة الصهيونية على ما يزيد على ثلاثة أرباع مساحة فلسطين التاريخية وأسست عليه المشروع الصهيوني، وقد عملت على طرد سكان الأراضي التي استولت عليها، ما أوجد واقعاً جديداً في دول الجوار العربي لفلسطين، التي تدفق اللاجئون إليها، حيث ولدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

اللاجئون والتشريعات الدولية

تعددت التشريعات الدولية التي تحمي اللاجئين بوصفهم فئات مستضعفة، بدءاً من النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي ينص على أن مهمة المفوضية، توفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد الحلول الدائمة لقضية اللاجئين، مروراً بالاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين العام 1951 وصولاً إلى بروتوكول العام 1969 الخاص باللاجئين، وغيرها من التشريعات ذات الصلة. رغم أن هذه التشريعات ينضوي تحت نصوصها اللاجئون في كل العالم، إلا أن

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام 1951 اعتبرت وضع اللاجئين الفلسطينيين وضعاً خاصاً واستثناهم من عمليات المفوضية السامية ولم تشملهم بحمايتها. فقد حددت اتفاقية جنيف لعام 1951 واجبات الدول تجاه اللاجئين على أراضيها، ولكنها حرمت الفلسطينيين من هذه الحماية بموجب هذه التشريعات. وإذا كانت هذه التشريعات تعرف اللاجئ: بأنه أي شخص يقيم خارج وطنه الأصلي وهو لا يرغب أو لا يقدر على الحصول على حماية في بلده خوفاً من اضطهاد حقيقي يتعرض له لأسباب عرقية أو دينية أو قومية أو كونه عضواً في مؤسسة اجتماعية أو بسبب آرائه السياسية. وهو ما ينطبق على الفلسطينيين ويمكن الزيادة عليه بأن الفلسطينيين يُمنعون من العودة إلى وطنهم. ولكن هذه التشريعات استثنت الفلسطينيين من ولاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث نصت اتفاقية العام 1951 على استثناء الفلسطينيين من هذه الولاية بنص خاص في الاتفاقية: «أن هذا القانون لا ينطبق على الأشخاص الذين يتلقون الدعم والمساعدة ـ حالياًـ من أعضاء أو هيئات الأمم المتحدة باستثناء المفوضية العامة لشؤون اللاجئين. وفي حال توقفت هذه الحماية أو المساعدة لسبب أو لآخر، ودون أن يحسم وضع هؤلاء الأشخاص بشكل واضح نهائي وفقاً للقرارات التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فإن هؤلاء الأشخاص يؤهلون. بطبيعة الحال. للاستفادة من هذا القانون.»[1]

من الواضح أن هذا النص يقصد به الفلسطينيون دون أن يسميهم، فهم الطرف الذي كان يتلقى المساعدة من هيئات الأمم المتحدة في ذلك الوقت، حيث تم إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في العام 1949، وهي الوكالة أو الهيئة التي أعدت خصيصاً لتقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين، والتي من المفترض أن تنتهي مهمتها خلال عامين، وهي ما زالت مستمرة بعد أكثر من ستة عقود على إنشائها. ورغم أهمية الدور الذي قامت به (الأونروا) من ناحية الخدمات للفلسطينيين، حيث اهتمت بتزويدهم بمساعدات غذائية، كما اهتمت بتقديم خدمات صحية وتعليمية كانت مهمة لاستمرار الفلسطينيين بحياتهم في بلدان الشتات بحدها الأدنى، خاصة في السنوات الأولى لتجربة اللجوء القاسية. إلا أنها لم توفر لهم الحماية القانونية التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة للعام 1951،

واقتصرت مهماتها على جانب الخدمات، التي استمرت بالتراجع يوماً بعد يوم خلال العقود المنصرمة، وهو ما ترك اللاجئين تحت رحمة الدول المضيفة في موضوع الحماية القانونية والحقوق الخاصة بهم.

اللاجئون والتشريعات العربية

من جهتها حاولت الدول العربية أن تصل إلى صيغة موحدة للتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين، فاتفقت على ما يعرف ببروتوكول الدار البيضاء في العام 1965. لم يستطع هذا البروتوكول أن يكون أفضل من التشريعات الدولية في حماية اللاجئين الفلسطينيين ويعوض النقص في الحماية الذي لم توفره (الأونروا) لهم. وضعت الجامعة العربية في هذا البروتوكول معايير التعامل مع وضعية الإقامة، ووثائق السفر والتنقل، وحقوق العمل والتشغيل للاجئين الفلسطينيين في الدول الأعضاء في الجامعة العربية. كما عالجت قرارات جامعة الدول العربية قضايا تتعلق بالوضع القانوني والسياسي للاجئين الفلسطينيين داخل الدول الأعضاء في الجامعة. فقد منعت قرارات الجامعة العربية منح الفلسطينيين جنسية الدول العربية. كما وضع بروتوكول الدار البيضاء بعض التوجهات فيما يتعلق بالتشغيل، الإقامة ووثائق السفر، لكن تحفظات بعض الدول جعل القرارات ليست ذات أهمية تذكر. ولأن قرارات الجامعة العربية ليست ملزمة للأعضاء على المستوى العملي، أخذ التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين أشكالاً مختلفة حسب موقف ومزاج السلطة في الدولة المضيفة. لم يمنح بروتوكول الدار البيضاء الحقوق والحماية التي تمنحها التشريعات الدولية للاجئين. فعلى سبيل المثال، لم تشمل هذه القرارات الحق في الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، والحقوق الفنية، وحقوق التقاضي، والحصول على التعليم، ودخول سوق العمل، وهو ما بقي تحت رحمة قرارات الدول المضيفة.

ألغت الاعتبارات والسياسات والقوانين الداخلية للدول المضيفة العمل حتى ببروتوكول الدار البيضاء على محدودية الحقوق التي يمنحها للاجئين الفلسطينيين. بالرغم من التزام دول الجامعة العربية على المستوى النظري بمعاملة اللاجئين بنفس درجة معاملة المواطنين فيما يتعلق بالتشغيل والتوظيف، الحق في الدخول

والخروج، والحصول على وثائق السفر اللازمة والتأشيرات. لكن على المستوى العملي، لم تطبق أي من الدول العربية أي من هذه القرارات، وبقي الفلسطيني يعامل في كل الدول العربية تقريباً، معاملة أسوأ من معاملة الأجنبي.

بسبب عدم وجود معايير عربية واحدة، تفاوت تعامل الدول العربية المضيفة مع الفلسطينيين على كل المستويات، وخصوصاً على المستوى القانوني ومنح الحقوق من الدول التي وجدوا أنفسهم ضيوفاً فيها بعد النكبة.

اللاجئون: أوضاع قانونية متفاوتة

تفاوتت الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في الدول التي تمركزوا فيها في انتظار عودة طالت أكثر بكثير مما توقعوا. ففي بلد مثل الأردن تم منح الفلسطينيين الجنسية الأردنية، ما رتب لهم حقوقاً مدنية وسياسية كاملة في الأردن بوصفهم يتمتعون بكامل المواطنة من الناحية القانونية، وبذلك شغلوا مناصب في كل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية. جاء ذلك على خلفية ضم الملك عبد الله الأول الضفة الغربية للمملكة الأردنية بعد مؤتمر أريحا العام 1949 وتم الضم رسمياً في العام 1951، ما ألزم الأردن بطبيعة الحال إعطاء الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية التي باتت جزءاً من المملكة الأردنية كل الحقوق المدنية والسياسية. ورغم التمييز غير المعلن الذي يمارس على الأردنيين من أصول فلسطينية في الكثير من الحالات، فإن الأوضاع في الأردن كانت إجمالاً، الأفضل للفلسطينيين من ناحية الحقوق المدنية والسياسية والحماية القانونية.

مقابل النموذج الأردني، كانت لبنان النموذج المتطرف في التعامل الرديء مع الفلسطينيين، ففي الوقت الذي يختلف اللبنانيون على كل شيء، يتفقون على «خطر!» الوجود الفلسطيني في لبنان، لذلك أجمع اللبنانيون على أن يرد رفض توطين الفلسطينيين في لبنان في متن الدستور اللبناني، وهي مادة غريبة في الأعراف الدستورية. لم يمنح لبنان الفلسطينيين لا الحقوق السياسية ولا الحقوق المدنية، وضيق عليهم في الكثير من الحالات في رزقهم، بل وحرمهم من ممارسة الكثير من المهن، حيث يحرم القانون اللبناني الفلسطينيين من العمل في 73 مهنة، ما يعني

إغلاق سبل العيش أمامهم وجعلهم يعملون في نهاية المطاف في أعمال هامشية، وهو ما جعل نسبة البطالة العالية هي السائدة في أوساط فلسطينيي لبنان، كما شكل التعامل التعسفي مع الفلسطينيين في لبنان الدافع القوي إلى هجرة واسعة إلى خارج لبنان خلال العقود الثلاثة المنصرمة، خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام 1982 ومذبحة صبرا وشاتيلا التي دفع مئات الفلسطينيين العزل حياتهم ثمن وحشية بشعة.[2]

شكلت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا حالة وسطاً، بين الحالة اللبنانية والحالة الأردنية، فلم يُمنح الفلسطينيون الجنسية السورية، وبالتالي لم يحصلوا على الحقوق السياسية. وكذلك لم يمنعوا من ممارسة العمل في السوق السورية حسب النموذج اللبناني، بل أعطوا حق العمل بما فيه الحصول على وظائف في مؤسسات الدولة السورية، ويحق لهم ممارسة كل المهن التي يحق للمواطن السوري ممارستها، وعلى هذا المستوى تم معاملتهم معاملة المواطن السوري.

أساس الوضع القانوني للفلسطينيين

منذ وصل اللاجئون الفلسطينيون إلى سوريا، صدر العديد من التشريعات والقرارات التي حاولت أن تنظم بعض شؤون اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. مثل تنظيم مهنة ممارسة الصيد في المياه الإقليمية السورية عبر القرار 769 الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 11/22/ 1948. والتوظيف في إدارات الدولة ومؤسساتها، عبر المرسوم التشريعي رقم 33 تاريخ 1949/9/17. وممارسة الفلسطينيين لمهنة المحاماة في سوريا، عبر المرسوم رقم 51 بتاريخ 1952/8/13، إضافة إلى العديد من المهن الأخرى.

لكن على صعيد التشريعات، يمكن اعتبار القانون رقم 260 الصادر في 1956/7/10 الأساس الناظم للأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وهو قانون من ثلاث مواد، ولكنه عملياً من مادة واحدة تنص على: «يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة وبحقوق التوظيف والعمل والتجارة

وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية.» أما المادتان المتبقيتان من القانون فإحداهما تنص على إلغاء الأحكام «المخالفة لهذا القانون» والأخرى تقول أن «وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون»[3]

شكل هذا القانون الأساس للتعامل مع الفلسطينيين من ناحية الحقوق في سوريا، وفي التطبيق أعطى القانون للفلسطينيين الأغلبية الساحقة من الحقوق المدنية التي يمنحها القانون للمواطن السوري، من زاوية ممارسة جميع المهن التي يمارسها المواطن السوري دون تقييد. وبقيت الحقوق السياسية ممنوعة على الفلسطينيين، ولم يمنحهم القانون السوري الحق في ممارستها، واحتفظوا بجنسيتهم الفلسطينية. ولكن في حقيقة التطبيق القانوني للحقوق المدنية الممنوحة للاجئين الفلسطينيين تم تقييد حق التملك التي حصرها بتملك منزل واحد للفلسطيني المتزوج، ويشترط في هذا التملك أن يحصل على موافقة وزير الداخلية، أي ينطبق عليه الملكية العقارية للأجانب. وفي ذات الإطار يحق للفلسطينيين الانتساب إلى النقابات السورية (مثل نقابة الأطباء، والمحامين، والمهندسين، والمقاولين الخ...) ويكون للفلسطيني ذات الواجبات والحقوق التي تكون للمنتسب السوري لهذه النقابات.

تنظيم أوضاع اللاجئين في سوريا

لم ينتظر تنظيم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا القانون 260 لعام 1956، فقد سبق أن أصدرت سوريا مجموعة من القوانين المنظمة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين فيها، ومنذ العام 1949 تم استحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب، بالقانون رقم 450. وكانت المهمة الأساسية للمؤسسة وما زالت الإشراف على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، وقد حدد قانون استحداثها مهماتها بأنها تتولى، تنظيم سجلات بأسماء اللاجئين وأحوالهم الشخصية ومهنهم التي كانوا يمارسونها، وتأمين إعاشتهم وكسوتهم وإقامتهم في مختلف المناطق السورية، وإيجاد الأعمال المناسبة لهم في شتى المهن الحرة أو الخدمات الحكومية، واستلام كل ما يخصص لهم من التبرعات والهبات من أي مصدر كان، سواء أكانت هذه الموارد عينية أم نقدية وتوزيعها عليهم... الخ من المهمات المنوطة بالمؤسسة التي أُلحقت بداية

بوزارة الداخلية، ومن ثم ألحقت بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في العام 1958.

لإكمال تنظيم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين صدر في العام 1963 قرار وزير الداخلية رقم 1311 بمنح اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وثائق سفر. واشترط لمنحهم هذه الوثائق بصفتهم مقيمين في الجمهورية العربية السورية أن يكونوا مسجلين لدى مديرية مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب، وحائزين على تذكرة إقامة من المديرية العامة للأمن العام. ومنح حق إصدار الوثائق إلى وزارة الداخلية السورية. وقد نصت المادة رقم 10 من القرار «تخول الوثيقة صاحبها خلال مدة صلاحيتها حق العودة إلى الجمهورية العربية السورية دون تأشيرة عودة» وتكمن أهمية هذه المادة في أنها اعتبرت اللاجئ الفلسطيني قادر على العودة إلى سوريا في أي وقت، وأعطته له كحق، بينما لم تخول وثائق السفر المصرية للفلسطينيين حامليها الدخول إلى الأراضي المصرية دون تأشيرة عودة. وكذلك كان الحال في الكثير من الأوقات في وثيقة السفر الممنوحة من قبل الحكومة اللبنانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان والتي كان على حاملها في أوقات التضييق الشديد على الفلسطينيين، ضرورة الحصول على تأشيرة عودة إذا كان خارج لبنان قبل عودتهم، أو وضع تأشيرة ذهاب وعودة قبل السفر من لبنان إلى خارجه، وهو الأمر الذي طبقته لبنان صيف عام 1995 عندما أقدمت السلطات الليبية على طرد الفلسطينيين من ليبيا، ولم تسمح لهم مصر بالدخول وبقوا عالقين لفترة طويلة على الحدود بن البلدين.

حق العمل للاجئين الفلسطينيين

لم يضع القانون السوري أي قيد على دخول الفلسطينيين سوق العمل السورية في أي من قطاعات العمل سواء الوظائف الحكومية أو العمل الخاص، أو المشروعات الاستثمارية، وقد انتسبوا إلى كافة النقابات المهنية دون عبقات أو تمييز (أطباء، محامون، مهندسين، صيادلة، متعهدين... الخ) فقد شغلوا كل المناصب، باستثناء المناصب التشريعية التي تحتاج إلى الانتخاب والتي حرموا منها ترشحاً وانتخاباً. حتى أن البعض منهم وصل ليشغل مرتبة وزير في الحكومة السورية، مثل أحمد يوسف الحسن من أم الفحم والذي شغل منصب عميد كلية الهندسة في حلب ثم وزير

الكهرباء والمعادن والنفط لمدة أربع سنوات، ثم عين رئيساً لجامعة حلب، وكذلك شغل أحمد سليم درويش وهو من مواليد ترشيحا منصب وزير دولة ثم عين وزيراً للإسكان، مُنِحا الجنسية السورية لتسلم المنصب. وإذا كانت المناصب استثنائية، ولم يشغلها سوى الشخصين المذكورين، فقد شغل العديد من الفلسطينيين مراتب معاون وزير ومدراء عامين، وهناك الكثير من الضباط الفلسطينيين الذي تطوعوا في الجيش السوري ووصلوا إلى أعلى المراتب، حتى وصل بعضهم إلى قيادة منطقة، أي قيادة فرقة. وكان حملة الإجازة الجامعية يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية التي فرضت على الفلسطينيين برتبة ملازم يؤدون الخدمة في قطاعات الجيش السوري. وكان إسهام الفلسطينيين كبيراً في مجال التدريس، خاصة وأن سوريا بعد الاستقلال عن فرنسا، استبدلت منهاج اللغة الفرنسية التدريسي بمنهاج اللغة الانكليزية، ولأن سوريا افتقدت إلى الكوادر المؤهلة للقيام بهذه المهمة على مستوى البلد، وبحكم شح الذين يجيدون اللغة الانكليزية ويقدرون على تدريسها، وهو ما جعل جزءاً رئيساً من المهمة تقع على اللاجئين الفلسطينيين القادمين من احتلال انكليزي ويعرفون اللغة الانكليزية جيداً، لذلك شغل الفلسطينيون أغلب وظائف تدريس اللغة الانكليزية. تراجعت ظاهرة وجود الفلسطينيين في الوظائف العليا في سوريا في العقود الثلاثة الأخيرة، فلم يعد هناك أي فلسطيني يشغل منصب معاون وزير أو مدير عام مؤسسة في وزارات الدولة. لكن حق الفلسطينيين في التوظيف والتقدم إلى كافة الوظائف في الدولة أو القطاع الخاص، أو العمل في المهن الحرة، أو بناء مؤسسات اقتصادية، لم يتغير وبقي حقهم مثل حق أي سوري.

حق تملك الفلسطينيين في سوريا

إذا كان من الصحيح أن القانون السوري منح اللاجئين الفلسطينيين كل الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطن السوري، فإنه أبقى القيود صارمة على التملك العقاري للفلسطينيين، وهذا التضييق منح الفلسطيني المتزوج حق تملك منزلٍ واحدٍ فقط وبعد الحصول على موافقة وزير الداخلية. وفي هذه القضية تفاوتت التسهيلات والتضييق بين فترة وأخرى، وأحياناً تأثرت بالعلاقات السياسية مع منظمة

التحرير الفلسطينية، تحسناً وسوءاً. ولكن طبيعة التنظيم العقاري في سوريا، وعدم خضوعه كاملاً للتسجيل في السجل العقاري، جعلت من هذه المشكلة ليست ذي شأن فعلياً في الكثير من الأوقات، إلا في المناطق المسجلة في السجل العقاري أو في السجل العقاري المؤقت. ولكن في ما تبقى من مناطق، والتي تعادل مدناً كاملة، فإن آلية تملكها لا تكون عبر انتقال الملكية في السجل العقاري، لأنها غير موجود أصلاً في هذا السجل، إلا بوصفها أراضي زراعية، فهناك مناطق واسعة تم تشييدها وتنظيمها ودخلت في الأماكن المأهولة، لا زالت في السجل العقاري تعتبر أراضي زراعية. وتنتقل ملكية هذه الشقق عبر شكلين:

الشكل الأول: عبر ما يسمى «وكالة لبيع عقار» أو «بيع عقار مع توكيل» وتوثق هذه الوثائق عبر دوائر الكاتب بالعدل، وسلسلة الوكالات تعتمد بوصفها انتقال للملكية من موكل إلى آخر، وتكون هذه الوكالات غير قابلة للعزل لتعلق حق الوكيل فيها، ما يعني أنها لا تسقط بوفاة البائع. وذات الصيغة هي التي يتملك السوريين أيضاً الشقق في هذه الأراضي التي لا تزال زراعية في السجل العقاري، وهذه الوكالة يحصل عليها الفلسطيني، ليس من موقع تملك العقارات، إنما من موقع الحقوق التي يمنحها له القانون رقم 260 لعام 1956 الذي يعطيه الحق في ممارسة التجارة كالسوري، وتعتبر الجهات الرسمية السورية أن الوكالة عملاً من أعمال التجارة، كما جاء في توضيح لوزير الداخلية، بعد إصدار قانون تملك الأجانب في سوريا العام 2008، فبعد صدور هذا القانون توقف كتّاب العدل في سوريا عن منح هذه الوكالات للفلسطينيين، وهو ما تكرر القيام به من قبل الجهات الرسمية السورية عده مرات خلال العقود الثلاثة المنصرمة. وقد تم منع دوائر كتاب العدل في ثمانينات القرن الماضي من منح هذه الوكالات للفلسطينيين، ولم يكن يمنح وزير الداخلية أي موافقات للفلسطينيين لتملك منازل، ما أجبر الفلسطينيين على تسجيل أملاكهم باسم مواطنين سوريين أقرباء أو أصدقاء لهم.

الشكل الثاني: كان التملك عن طريق تثبيت هذه البيوع أمام المحاكم المختصة، حيث يمكن اللجوء إلى القضاء ليحكم بتثبيت البيع لصالح المشتري استناداً لهذه الوكالات، ويمكن بعد ذلك بيع هذا العقار بواسطة قرار المحكمة، عبر قرار محكمة

جديد إلى شخص جديد. وقد تم التساهل لسنين مع الفلسطينيين في التملك بموجب حكم محكمة، ولم يكن هذا التسهيل يشملهم وحدهم، فقد جرى التساهل في المحاكم لتملك العرب أيضاً، أي لم يكن المقصود في التساهل الفلسطينيين وحدهم، بل كان العرب جميعاً يستفيدون من ذلك. وبعد موجة اللجوء التي تسبب بها الاحتلال الأميركي للعراق في العام 2003، والذي جلب إلى سوريا أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ عراقي، حيث ضغطت هذه الموجة من اللجوء العراقي على سوق العقار من خلال تملك الكثير من العقارات، وهو ما رفع أسعار العقارات في سوريا عموماً وفي دمشق خصوصاً لأسعار قياسية. وهو ما دفع السلطات السورية إلى معالجتها من خلال التراجع عن هذا التساهل، وهذا التراجع لم يشمل العراقيين فحسب، بل شمل كل العرب، وعلى رأسهم الفلسطينيين أكثر المتضررين من القرار الذي فرض على المحاكم عدم تثبيت هذه البيوع، إلا بعد الحصول على الموافقة الأمنية اللازمة، قبل إصدار قانون التملك للأجانب رقم 11 لعام 2008 والذي نص على الشروط التي يجب أن توفر في العربي حتى يتملك، وهو ما أصبح ينطبق على الفلسطينيين حتى شرط مساحة العقار التي يجب أن لا تقل عن 200 م^2 وتم تخفيضها في تعديل العام 2011 إلى 140 م^2 وهو ما يتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم تجمع من الأغنياء. وليس هناك قدرة للاجئين الفلسطينيين أصحاب الإمكانيات المتواضعة لشراء هذا النوع من الشقق، لذلك أصبحت إمكانية تملك الفلسطيني مكاناً للسكن عن غير طريق دوائر الكاتب بالعدل يتسم بالصعوبة الشديدة، لأن من الصعب الحصول على موافقة من الجهات الأمنية بالنسبة للفلسطينيين.

يحكم تملك الفلسطينيين للعقارات في سوريا القانون رقم 11 تاريخ 2011/4/10 وهو قانون تملك الأجانب في سوريا الذي عدل القانون رقم 11 العام 2008. وحسب نص هذا القانون: «يجوز إنشاء أو تعديل أو نقل أي حق عيني عقاري في أراضي الجمهورية العربية السورية لاسم أو لمنفعة شخص غير سوري طبيعياً كان أم اعتبارياً وفق الأحكام التالية: تملك الأسرة بقصد سكنها الشخصي وعلى وجه الاستقلال عقاراً واحداً مبنياً برخصة نظامية وفق نظام ضابطة البناء لا تقل مساحته المبنية الدنيا عن 140 متراً مربعاً ويشكل وحدة سكنية متكاملة ولا يقبل طلب الإفراز الطابقي

لهذا العقار في حال قابليته للإفراز على أن يتم التملك بترخيص مسبق يصدر بقرار عن وزير الداخلية ويقصد بالأسرة في معرض تطبيق هذا القانون الزوج والزوجة والأولاد الذين هم بولاية الزوج على أن تكون إقامتها في الجمهورية العربية السورية إقامة مشروعة» ويمنع القانون على غير السوري الذي اكتسب ملكية عقار وفق أحكام هذا القانون أن يتصرف به بأي وجه من وجوه التصرف قبل مضي سنتين على اكتساب الملكية إلا بموافقة وزير الداخلية. ويقيد ملكيته بشأن الانتقال عن طريق الإرث، فينص في مادته الثالثة: «إذا انتقل لغير السوري بطريق الإرث أو الانتقال أو الوصية عقار واقع داخل أو خارج المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية والبلديات يسقط حقه فيه إذا لم يكن هناك تعامل بالمثل من قبل الدولة التي يحمل جنسيتها وفي هذه الحالة عليه نقل ملكيته إلى مواطن سوري خلال مدة سنتين من تاريخ انتقاله إليه وإلا ينتقل إلى إدارة أملاك الدولة لقاء دفع قيمته المقدرة وفقاً لأحكام قانون الاستملاك» ويمنع القانون الدوائر العقارية ودوائر السجل المؤقت وسائر الجهات الأخرى المختصة بنقل الملكية العقارية كما يمتنع على الكتاب بالعدل توثيق بيوع العقارات المشمولة بأحكام هذا القانون ما لم تبرز قرارات الترخيص أو الموافقات المطلوبة بموجبه. ويعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة المعادلة لقيمة الأموال والحقوق التي تناولها العقد كل من أقدم على إجراء عقد لمصلحة شخص غير سوري خلافا لأحكام هذا القانون أو توسط بإجرائه إضافة إلى مصادرة تلك الأموال والحقوق. وبما أن الفلسطينيين في أغلبهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وليس لها القدرة على امتلاك هذا النوع من العقارات، بذلك فقد الفلسطينيون هذا الطريق من طرق التملك التي يمكن أن يملكوا بموجبها شققاً صغيرة مسجلة في السجل العقاري كان يتم التساهل معهم سابقاً وتجاوز شرط المساحة.

عدا عن ذلك، تسمح القوانين السورية بأن يتملك اللاجئ الفلسطيني الأموال المنقولة مهما كانت، حتى تلك التي تسجل في سجل خاص مثل السيارات ووسائط النقل، على أن لا يكون القانون يمنع تملك المنقول أصلاً، فطالما مباح تملك المنقول يحق للفلسطيني تملكه.

لاجئون من نوع آخر

الحقوق التي منحها القانون السوري للاجئين الفلسطينيين والتي تحدثنا عنها سابقاً، شملت الفلسطينيين الذين لجئوا إلى سوريا في العام 1948، ولكن الوجود الفلسطيني في سوريا لم يقتصر عليهم. فهناك أعداد من اللاجئين الفلسطينيين وفدت إلى سوريا بعد العام 1948. وهم ينقسمون إلى أربع فئات أخرى من اللاجئين الفلسطينيين:

1ـ هناك أعداد من اللاجئين الفلسطينيين جاءت إلى سوريا في العام 1956 أكثرهم من لبنان نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانوا يعيشونها هناك. شكّل هؤلاء فئة خاصة من اللاجئين الفلسطينيين من حيث تعامل القانون السوري معهم، وإن كانوا قد أضيفوا إلى الكتلة الأساسية التي وفدت سنة 1948 والسنوات التي تلتها عبر تسجيلهم على قيود مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين وقيود (الأونروا)، لكن لم يتم إعطاءهم حق العمل، ولم يعاملوا معاملة السوري، ولا يؤدون الخدمة العسكرية، وفي حال الدخول إلى سوق العمل يحتاجون إلى بطاقة عمل مثل أي أجنبي.

2ـ بعد حرب العام 1967 وفدت إلى سوريا أعداد من اللاجئين الفلسطينيين، وهؤلاء لم يعاملوا معاملة السوري ولم يسجلوا في سجلات الهيئة العامة للاجئين، وإن كان البعض منهم قد نقل تسجيله في (الأونروا) من المكان الذي كان يقيم فيه قبل العام 1967 إلى سوريا. أما بالنسبة لغير المسجلين فإنهم يُعاملون معاملة الأجنبي، إذا كانوا من حملة وثائق السفر المصرية (قطاع غزة)، ومعاملة العربي المقيم إذا كانوا من حملة جوازات السفر الأردنية.

3ـ وفدت أعداد من الفلسطينيين إلى سوريا بعد الصدامات المسلحة التي شهدها الأردن عام 1970 بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية، والتي أدّت إلى طرد المقاومة من الأردن، حيث وفدت إلى سوريا أعداد من الفلسطينيين المنضوين في صفوف المقاومة مع عائلاتهم، كما أن آخرين ليسوا من رجال المقاومة اندفعوا تحت وطأة الخوف من مجازر قادمة للقدوم إلى سوريا. وأغلب هؤلاء فقدوا جوازاتهم الأردنية نتيجة أسباب الهجرة والنزوح فلا يتطلّب الأمر منهم الحصول

على بطاقة إقامة، لكنهم بالمقابل لا يستطيعون الحركة خارج سوريا، ولا يستطيعون الدخول إلى سوق العمل بشكل منتظَم. وفي الواقع لا توجد قوانين واضحة في التعامل مع هذه الفئة، فهم حسب القانون أجانب يقيمون في سوريا بشكل غير شرعي. ولكن في الواقع يتم التعامل معهم من خلال التغاضي عن وضعهم القانوني من جهة الإقامة. وتعتبر أوضاع هذه الفئة الأكثر تعقيداً، إذ إن الغالبية العظمى منهم لا تمتلك وثائق بعد إلغاء أو انتهاء مفعول جوازات السفر الأردنية التي كانوا يحملونها، وهم الفئة الأكثر معاناة بين الفئات المذكورة.

4ـ هناك عدد من قطاع غزة وفدوا إلى سوريا يحملون وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين تصدر عن الحكومة المصرية (بالنسبة لأبناء قطاع غزة) ويتوجّب على حملة الوثائق المصرية تجديد إقامتهم في سوريا سنوياً، وثمة تقييد على دخولهم سوق العمل وإن كانوا لا يعانون تمييزاً في الخدمات الصحية والتعليمية.

إقامة مؤقتة

يحمل الفلسطينيون في سوريا بطاقة تعريف شخصية، كتب عليها «تذكرة إقامة مؤقتة للفلسطينيين»، وقد مضى على إقامة الفلسطينيين في سوريا أكثر من ستة عقود، ماتت خلالها أجيال وولدت أجيال، وما زالت هذه الإقامة مؤقتة. لقد نظمت القوانين السورية إقامة الفلسطينيين بوصفها إقامة مؤقتة، ومنعت عنهم الحصول على الجنسية بحكم الإقامة، للحفاظ على قضيتهم الوطنية وحقهم في العودة إلى وطنهم، رغم كل الامتيازات التي منحت لهم مقارنة بأوضاع اللاجئين في لبنان، أليس من الغريب أن تقرأ على قيد نفوس لشاب ولد في دمشق العام 1990 أو طفل ولد في العام 2012 أن تاريخ لجوءه إلى سوريا كان العام 1948، أي قبل أن يولد بأكثر من نصف قرن أو قبل أن يولد والده وربما جده. إنه لاجئ لأنه ولد لأب لاجئ، وسلالات العائلات الفلسطينية اللاجئة يبدو أنها لن تنتهي.

الفصل الثاني
التحولات الاقتصادية والاجتماعية

عندما غادر اللاجئون الفلسطينيون ديارهم في نكبة العام 1948، كانت أغلبيتهم الساحقة من الفلاحين والطبقة الوسطى، فعشية النكبة كان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً زراعياً، وتشكيلته الاجتماعية الرئيسية فلاحية. وبفعل النكبة تحول كل هؤلاء بين ليلة وضحاها إلى فقراء ومعوزين، لقد تركوا كل شيء خلفهم على أمل أن يعودوا الى ديارهم خلال أيام معدودة، لكن الأيام تحولت الى سنوات والسنوات الى عقود، وطال الانتظار. كانت السنوات الأولى للجوء هي سنوات الحاجة والعوز في اوساط اللاجئين. كان الفلسطينيون القادرين على العيش بدون حاجة للمساعدات أقلية نادرة، بينما كان الأغلبية الساحقة يائسة وقلقة على مستقبلها ومعوزة لكل شيء. وبحكم الواقع المأساوي الذي عاشه مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم، أقامت الأمم المتحدة هيئة خاصة لمعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واحتياجاتهم وحملت اسم: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تأسست في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1949 وبموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحددت مناطق عملياتها في دول الطوق سوريا ولبنان والأردن ـ باستثناء مصر ـ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. قامت الأونروا بتقديم المساعدات الغذائية والطبية والتعليمية الأولية على مدى عقود من عمر المأساة الفلسطينية، وقد استفادت الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين من هذه الخدمات، باستثناء أقلية بسيطة لم تسجل نفسها في سجلات الأونروا.[4] وعلى مدى العقود المنصرمة من عمر النكبة، تراجعت الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في كل مناطق عملياتها، خاصة في سوريا، وفي مطلع الثمانينات لم يعد يستفيد من الحصص الغذائية التي توزعها الأونروا من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، سوى تلك الحالات التي تصنف «حالات صعبة» والتي توضع شروط

وعقبات كثيرة أمام اثبات وضعها للحصول على الحصة الغذائية.

واقع اقتصادي جديد

تجربة الشتات ليست حصرا على الفلسطينيين، وهناك دائما مشتركات بين هذه التجارب على الرغم من خصوصية كل تجربة. لكل شعب يعيش في تشتته، جزء منه مشترك، لجهة ارتباطها بالمعاش الخاص أو الموروث، وجزء منه مطبوع بطابع صيرورة المجتمعات المضيفة. وبما أن الفلسطينيين في سوريا لا يشذون عن هذه القاعدة، فإن أسئلة تطرح حول ما يعود إلى الهوية المشتركة للشعب الفلسطيني وما يعود الى تداخل الهويات الجماعية والتفاضلية في المجتمع السوري نفسه. بكلام آخر يمكن التساؤل حول كيفية احتفاظ الفلسطينيين في سوريا بشعورهم بالانتماء الى هوية خاصة، وكيفية تطويرهم لهذا الشعور رغم اندراجهم في مواقع طبقية واجتماعية وتطبعهم بثقافة البيئة السورية.(5)

يمكن القول أن اللاجئين الفلسطينيين شكلوا في سوريا حالة التقاطع بين مجتمعين، المجتمع الذي يعيشون في اطاره وهو المجتمع السوري وهو الحاضنة اليومية للتحركات والتفاعلات الاقتصادية - الاجتماعية، والتجمعات الفلسطينية الأخرى في الشتات والوطن، التي تضامنت وتفاعلات مع بعضها رغم العوائق الجغرافية لصناعة صورة الفلسطيني الحديثة، وقد لعب اللاجئون الفلسطينيون في الشتات دوراً رئيساً في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية الحديثة، وبتأسيس منظمة التحرير، عبر هذا الاطار عن التفاعلات السياسية والوطنية الفلسطينية.

شكل اللاجئون الفلسطينيون في سوريا 10.7 في المئة إلى مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات(6). وبلغت نسبتهم 2.1 في المئة إلى مجموع سكان سوريا.(7) تركز معظم الفلسطينيين في مدينة دمشق ومحيطها. فاستأثرت دمشق بنحو 66.8 في المئة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، في حين استحوذت محافظة درعا على نحو 7.9 في المئة، ومحافظة حلب 7.6 في المئة، وحمص 4.8 في المئة، وحماة 2.1 في المئة، واللاذقية 2.4 في المئة وباقي النسبة هم من المسجلين في سجلات محافظة القنيطرة ونسبتهم 8.4 في المئة.

يقيم نحو 30 في المئة فقط من اجمالي الفلسطينيين في 13 مخيماً، 9 تصنفها الأونروا مخيمات، والباقي لا تصنفه مخيمات، وعلى رأس المخيمات غير المعترف بها، مخيم اليرموك الذي يضم أكثر من 150 الف فلسطيني، على الرغم من وجود خدماتها فيه من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الأخرى.[8] وهناك تجمعات فلسطينية لا تدخل في تصنيف المخيمات، مثل التجمعات الفلسطينية في كل من الحسينية ودوما ودمر.

شكلت السنوات الأولى للجوء الفلسطيني في سوريا، السنوات الأصعب في حياة اللاجئين وتجربة اللجوء، آلاف اللاجئين الفلسطينيين الهائمين على وجوههم، خسروا كل شيء، ديارهم، مصادر رزقهم، مجتمعهم، عائلاتهم، متعلقاتهم الشخصية حملوا مفاتيح ديارهم التي سيعودون اليها بعد أيام، لكنها صدئت في المنافي. خيم اليأس والإحباط على حياة اللاجئين الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم. آلاف وجدوا أنفسهم متروكين للقدر والصدفة ولصدقات الناس ولتلاعبات الزمن بمصائرهم. من حالة العدم والعوز، كان على الفلسطينيين إعادة بناء حياتهم وأسرهم وأحلامهم وصلاتهم الاجتماعية ووطنهم الواقعي والمتخيل. كانت تجمعات اللاجئين تحاول إعادة بناها الاجتماعية التي تدمرت بفعل استيلاء العصابات الصهيونية على فلسطين واقتلاعهم منها، الأرض التي شكلت حاضن العلاقات الاجتماعية للمجتمع الفلاحي الذي كان قائماً في فلسطين قبل النكبة، لم تعد موجودة ابتلعها المشروع الصهيوني بتأسيس دولة إسرائيل. لكنهم في المنافي أعادوا بناء علاقاتهم الاجتماعية على الأساس الذي كان قائما في بلدهم قبل النكبة. لقد كان ذلك نوعا من مقاومة المصير الذي وجدوا أنفسهم يعيشون دوامته «إن الحفاظ على القيم الفلاحية والتنظيم الاجتماعي من قبل الفلسطينيين كان بحد ذاته شكلاً من أشكال المقاومة وشمل الكفاح بين قيمه.»[9] لكن ما كانت التجمعات الفلسطينية في الشتات تحاول الحفاظ عليه في علاقاتها الاجتماعية استنادا لما كان قبل النكبة، كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية تدمره لصالح بنية اجتماعية واقتصادية مختلفة في مخيمات الشتات.

الاندماج الاقتصادي

منحت القوانين والتسهيلات السورية وعلى رأسها القانون رقم 260 لعام 1956 المجال أمام اندماج الفلسطينيين في الاقتصاد السوري، دون أن تمنحهم الاندماج في الحياة السياسية. فقد اعطتهم الحقوق التي أعطتها للسوريين بشأن العمل والتوظيف والتجارة، وقننت عليهم بشأن الملكيات العقارية ومنعتهم من تملك الأراضي الزراعية. كل ذلك مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية، ما أخرجهم من الحياة السياسية السورية بالمعنى القانوني للكلمة، أي لم يعطيهم الحق في الترشيح والانتخاب في المؤسسات التشريعية السورية، ولم يمنحهم الحق في الوصول إلى مناصب وزارية، رغم أن الكثيرين منهم شغلوا مناصب معاون وزير.[10] وبذلك كان الفلسطينيون جزءا من البنية الاقتصادية للمجتمع السوري، دون أن يكونوا جزءا من الحياة السياسية السورية.[11]

عندما وقعت النكبة، كان الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً زراعياً، وكان أكثر من ثلثي السكان في فلسطين يعملون في قطاع الزراعة، وبما أن المشروع الصهيوني كمشروع اقتلاعي اجلائي احلالي للسكان اليهود مكان الفلسطينيين، كان يستهدف الأرض الفلسطينية والفلاحين المقيمين عليها. لذلك، شكل الفلاحون الفلسطينيون الضحية الأساسية للاقتلاع، هذا لا يعني أن المدن الفلسطينية لم تستهدف في عملية الاقتلاع التي استهدفت الفلسطينيين، بل تم استهدافها واقتلاع سكانها، لكن الأرض الفلسطينية كانت مستهدفة، بوصف الاقتصاد الصهيوني المستهدف في بناء إسرائيل في العام 1948 كان اقتصاداً زراعياً، قائماً على الكيبوتز والكولخوز، أي الاستيطان الزراعي بوصفه عماد المشروع الصهيوني في بناء الدولة وبوتقة الصهر في المشروع الصهيوني. لذلك كان الاقتلاع الوحشي للقرى الفلسطينية وتدمير أكثر من 400 قرية فلسطينية في العام 1948 على أيدي العصابات الصهيونية وطرد سكانها بالقوة ومنعهم من العودة إلى أراضيهم.

وجدت الأغلبية الفلاحية الفلسطينية نفسها في الشتات، معدمة ويائسة ومعوزة، وكانت قد وقعت في شروط اقتصادية جديدة، فبعد الاقتلاع، أخذ اللاجئون يبحثون عن أعمال تساعدهم على ترميم حياتهم في الشتات، وكانت بنيتهم الفلاحية عائقاً

رئيساً أمام الاندماج في سنواتهم الأولى في الاقتصاد السوري، فهم لم يمنعوا من الحصول على فرص عمل في الاقتصاد السوري، حتى قبل إصدار القانون 260. ولكن شكلت البنية الفلاحية عائقاً أمام هذا الاندماج بحكم تركز وتم وضع اقامة الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين في تجمعات المدن أو في محيطها القريب. وبما أن اقتلاع الفلسطينيين كان من أراضيهم الزراعية بوصفها مورد رزقهم ومستقرهم في وطنهم، فلم يجد الفلاحون الفلسطينيون بدلاً عن أراضيهم الزراعية في بلدان الشتات ليعودوا إلى ممارسة أعمالهم السابقة على النكبة. إضافة إلى بحث اللاجئين الفلسطينيين في السنوات الأولى للجوء عن أعمال مؤقتة لأن أملهم في العودة إلى ديارهم بقي قائماً بقوة في تلك السنوات، فلم يحرصوا على العمل في قطاعات ثابتة إلا بعد سنوات من وجودهم في الشتات، وازدياد قناعتهم بأن إقامتهم ستطول هناك. إضافة إلى فائض العاملين في الزراعة في سوريا، في مجتمع لا تختلف بنيته الاقتصادية الزراعية عن المجتمع الفلسطيني في ذلك الوقت، مجتمع زراعي، يعمل أغلبية سكانه في القطاع الزراعي، لذلك كان على الفلاحين الفلسطينيين أن يغيروا مهنهم سريعاً تحت ضغط العوز والحاجة، فالمنافي لا ترحم.

تناقض الاجتماعي مع الاقتصادي

كان على المخيمات أن تحافظ على علاقاتها الفلاحية التي جلبتها معها من فلسطين، للحفاظ على علاقتها الاجتماعية، وأن تتحول اقتصادياً في القطاعات الإنتاجية التي تعمل فيها، وشكل هذا نوعاً من التناقض بين العلاقات الاجتماعية والتحول الاقتصادي.[12] ورغم ان الحفاظ على علاقات اجتماعية تقوم على الأسس التي كانت قائمة في فلسطين، شكل نوعا من مقاومة حالة اللجوء، وتكريس الانتماء الى الوطن المفقود الذي بقي الحلم الذي نظم حياة الفلسطينيين في المنافي. لكن هذا لم يمنعهم أن يتحولوا وسريعا الى قطاعات اقتصادية لم يكونوا يعملون بها في فلسطين، الحاجة أجبرتهم على التحول اقتصادياً، دون أن تستطيع إجبارهم على التحول الاجتماعي. ومع التحول في قطاعات الأعمال، كان التناقض يزداد، بين مدنية الأعمال التي يقومون بها ويندمجون اقتصادياً بها، وبين حفاظهم على شكل

علاقاتهم الاجتماعية الفلاحية السابقة على وقوع النكبة.

وبحكم تكيفهم الاقتصادي فقد تحولت بنيتهم الفلاحية بالمعنى الاقتصادي إلى بنية مدنية، لا يشكل فيها العاملون في قطاع الزراعة أكثر من 2 في المئة من مجموع القوى الفلسطينية العاملة في سوريا، في الوقت الذي كانت فيه نسبة العاملين في القطاع الزراعي من السوريين يبلغ حوالي ثلث السكان، وفي السنوات الأخيرة تراجع القطاع الزراعي في سوريا وأصبح العاملون فيه لا يشغلون أكثر من 20 في المئة من العاملين في سوريا. بذلك، تغيرت التركيبة الاقتصادية للفلسطينين في سوريا خلال العقدين التاليين على النكبة، وأصبح العاملون في الزراعة يشكلون نسبة هامشية بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، بينما استقطب قطاع الخدمات أكثر من 41 في المئة من القوى العاملة في اوساط الفلسطينيين. مقابل ذلك امتص قطاع الصناعة التحويلية 14.6 في المئة من اجمالي العمالة، والتجارة 8.4 في المئة، واحتل قطاع البناء المرتبة الثانية من حيث استيعاب القوة العاملة فاستأثر بنحو 27 في المئة من إجمالي العمالة الفلسطينية. وتوزع العاملون الفلسطينيون في سوريا على القطاعات المختلفة بنسب متفاوتة، بلغت 0.2 في المئة في قطاع المناجم، 1.4 في المئة في قطاع الكهرباء، 4.8 في المئة في قطاع النقل 0.4 في المئة في قطاع المال.

التوزع على القطاعات الاقتصادية

من الملاحظ أن قطاع الخدمات احتل المرتبة الأولى من حيث استيعابه للقوى العاملة الفلسطينية في سوريا، ما يؤكد مرة أخرى، أن القطاع الحكومي بفروعه المختلفة، وعلى وجه التحديد قطاع التعليم، قد استحوذ على النصيب الأكبر من العمالة الفلسطينية في سوريا. وقد يكون لارتفاع مستويات التعليم بين الفلسطينيين الاثر الكبير في هيكلية توزيع العمالة الفلسطينية في سوريا على القطاعات الاقتصادية السورية المختلفة.

بحكم الانتقال إلى الأعمال غير الزراعية، فقد التفت اللاجئون الفلسطينيون إلى التعليم، حيث ارتفعت نسبة المتعلمين بينهم وتراجعت نسبة الأمية. وقد ساعد على تعلم الفلسطينين، الخدمات التعليمية التي قدمتها الأونروا للاجئين

الفلسطينيين عبر بناء مدارس تديرها في البلدان المضيفة للاجئين. حيث تقوم الأونروا حسب ارقام العام 2012 بإدارة 118 مدرسة تعمل جميعها بنظام الفترتين وتقدم التعليم الأساسي الابتدائي والإعدادي لما مجموعه 66,500 طفل من أطفال اللاجئين الفلسطينيين.[13] وتتبع المدارس المنهاج الوطني لوزارة التربية والتعليم السورية. وتقوم الأونروا أيضاً بإدارة مركز تدريب مهني في دمشق يعمل على إعداد اللاجئين الشباب من أجل التوظيف وذلك من خلال تجهيزهم بالمهارات القابلة للتسويق.[14] وقد كانت الأونروا بحد ذاتها، ليس مقدما للمساعدات للاجئين الفلسطينيين فحسب، بل كانت مشغلا لهم في نفس الوقت، فالمدرسون الذين يغطون التعليم في المدارس التي تديرها الأونروا، جلهم من اللاجئين الفلسطينيين، والإداريين والعمال الذين يعملون في المباني الإدارية والمستوصفات والعيادات الطبية، كذلك جلهم من اللاجئين. وبذلك قدمت الأونروا لهم فرص العمل اضافة الى المساعدات، وقد تزايدت هذه الفرص مع تزايد اعداد اللاجئين، ويقدر عددهم في السنوات الأخيرة في سوريا بحولي 4 آلاف موظف وموظفة.[15]

في قلب الاقتصاد السوري

تقع سوريا في مجال التنمية البشرية في موقع متأخر، فهي تقع حسب مؤشر التنمية للأمم المتحدة في الموقع 14 عربياً وفي موقع 119 على مستوى دول العالم حسب تصنيفات العام 2011. وكان ترتيب سوريا قد تراجع على مدى السنوات الأخيرة، حيث شغل موقع الـ 92 بين دول العالم في تقرير العام 1996 وتراجع إلى الموقع 111 في تقرير عام 1999، وصولاً إلى الموقع 119 في العام 2011، أي أن موقع سوريا قد تراجع خلال 17 عاماً 27 موقعاً. وتبقى معطيات الوضع الاقتصادي في سوريا غامضة، مثل الكثير من الأشياء في سوريا، فحتى على مستوى تقدير دخل الفرد هناك تقديرات تتفاوت لدرجة كبيرة. في الوقت الذي يقدر البعض أن متوسط دخل الفرد في سوريا للعام 2011 بلغ نحو 2803 دولارات، وهو المعدل الأقل مقارنة بدول الجوار كلبنان والأردن.[16] وفي تقديرات أخرى فإن دخل الفرد يتراجع إلى أقل من نصف المبلغ السابق. ففي العام 2010 بلغ دخل الفرد حسب

تقديرات أخرى 1210 دولار.[17] والرقم الرسمي السوري تحدث عنه الدكتور عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الذي قال في مجلس الشعب: «سيرتفع الدخل السنوي للمواطن من 1100 دولاراً إلى 1800 دولاراً بعد خمس سنوات» خلال الخطة الخمسية العاشرة التي انتهت عام 2010 ولم يتحقق الهدف حسب الخبراء.[18]

يعيش الفلسطينيون ذات الواقع الاقتصادي الذي يعيشه السوريون، لذلك تأثر التجمع الفلسطيني بكل التغيرات والتحولات الاقتصادية التي شهدتها سوريا. وقد كانت التحولات الاقتصادية الوحشية التي جرت اعتباراً من العام 2000 تحت عنوان «التحول إلى السوق الاجتماعي» سبباً أساسياً في ازدياد نسبة الفقر السريعة في سوريا في العقد الأول من القرن الجديد. وقد غطت هذه السياسة على عمليات النهب الواسعة التي جرت في سوريا، وغطت نوعاً من خصخصة غير معلنة عبر عقود الإيجار طويلة المدى للشركات المحلية والشركات الخليجية استفاد منها أشخاص محددون لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة. وبسبب من السياسات المتوحشة زادت نسبة الفقر في سوريا بمعدلات قياسية اعتباراً من العام 2000. وحسب تقرير أعدته الحكومة السورية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سوريا حمل عنوان «الفقر في سوريا 1996-2004» أظهر أن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى في سوريا تصل إلى 30 في المئة (40 دولاراً شهرياً) يمثلون حوالي 5.3 ملايين شخص، في حين تصل نسبة خط الفقر الأدنى إلى 11 في المئة (30 دولاراً شهرياً) يمثلون حوالي 2 مليون شخص، فيما لم تتمكن الحكومة في خطتها الخمسية العاشرة (2006 - 2010) تخفيض هذه النسبة. وحسب ذات الدراسة ازدادت الهوة الاقتصادية بين السوريين، بين الأعوام 1997 – 2004، بولادة غنى فاحش لم يكن ملحوظاً في سوريا سابقاً، حيث استهلك 20 في المئة من السكان الأكثر ثراءً 95 في المئة من الإنفاق في سوريا مقابل استهلاك 80 في المئة من السكان الأدنى 5 في المئة فقط.[19] ولا تختلف نسبة الفقر الأدنى عند الفلسطينيين عن متوسطها السوري، حيث بلغت نسبة الفقر الأدنى 7 في المئة بين فلسطيني سوريا وذلك حسب تقديرات وكالة الغوث نهاية العام 2007.[20] وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن

الفقر في سوريا يتركز في الشمال السوري، نستطيع أن نقدر، ان نسبة الفقر بين أوساط الفلسطينيين الذين يتركز وجودهم في مدينة دمشق ومحيطها، أكبر منها نسبياً بين الفلسطينيين.

لاجئون من جديد

لقد منحت سوريا الفلسطينيين ذات الحقوق التي لمواطنيها، وخفف هذا عن اللاجئين الفلسطينيين معاناتهم، ولم يذوقوا المعاناة القاسية التي عاناها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بمنعهم من العمل بـ 73 مهنة ما حول حياتهم الى جحيم. وهذا لا يعني أن الفلسطينيين في سوريا عاشوا حياة مثالية ومرفهة، فمثلما خففت عنهم الحقوق التي مُنحت لهم، كذلك جعلتهم بوصفهم جزءا من الاقتصاد السوري يعانون معاناة المواطن السوري وهم الذين أصابهم ما أصابه جراء المتغيرات التي شهدها الاقتصاد السوري.

مع انفجار الاحتجاجات في سوريا، عاش الفلسطينيون المعاناة ذاتها التي تعرضت لها المناطق السورية، فمع انفجار الصدام المسلح، كانت المناطق التي يقطنها فلسطينيون عرضة للقنص وللقصف المدفعي وغارات الطيران، مخيم درعا الذي سوي بالأرض، ومخيم الرمل في اللاذقية ومخيم خان الشيح ومخيم السبينة وصولا الى مخيم اليرموك، تعرضت للقصف الوحشي والتهجير. كما تعرضت التجمعات الفلسطينية للقصف العنيف خاصة تجمع الحسينية في جنوب دمشق.

ولّد استهداف المخيمات موجة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين داخل سوريا وخارجها، بنكبة جديدة ذكرتهم بالنكبات التي تعرضوا لها على مدار أكثر من ستة عقود. لقد غادر من مخيم اليرموك وحده على إثر غارات طائرات الميغ أكثر من 140 ألف لاجئ، تقطعت في الكثير منهم السبل، ولم يجدوا مكانا يؤويهم سوى المدارس والجوامع. وخضع اللاجئون الفلسطينيون الذين لجأوا إلى دول الجوار، خاصة في الأردن إلى معاملة سيئة جداً، وقد عومل الذين استطاعوا الدخول معاملة المعتقلين، وقد أعلن الأردن وعلى لسان رئيس وزراءه أن دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن «خط أحمر»[21] كما يعيش أكثر من 20 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا إلى

لبنان أوضاعاً صعبة، وهم بحاجة إلى مساعدات عاجلة. وتشير تقديرات «الأونروا» إلى أنه «منذ بدء النزاع، فإن أكثر من 300 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا من أصل عدد إجمالي يبلغ 500 ألف، يحتاجون إلى مساعدة طارئة»[22] وقد نشرت الأونروا على موقعها إعلاناً يقول أن «نداء سوريا الطارئ... 500.000 لاجئ فلسطينيي يحتاجون مساعدتكم الآن»

الفصل الثالث
الحياة السياسية الفلسطينية في سوريا

رغم أن اتفاقيات سايكس ـ بيكو قسمت بلاد الشام بين الدول الاستعمارية التي ربحت الحرب العالمية الأولى، تحديداً بريطانيا وفرنسا، إلا أن التداخل الجغرافي والاجتماعي والتاريخي بين هذه المناطق بقي قائماً، ولم تكن هناك تعقيدات التنقل بين هذه البلدان، رغم خضوع سوريا ولبنان للاحتلال الفرنسي، وخضوع فلسطين والأردن للاحتلال الانكليزي. ومؤشر لهذا التداخل، ما زالت إلى اليوم عائلات في سوريا تحمل أسماء النابلسي والقدسي والغزاوي وغيرها من النسب إلى المدن الفلسطينية، وهناك الكثير من العائلات الفلسطينية التي تحمل النسبة إلى الشامي والحوراني والحلبي والحمصي. وقد اشترك العديد من السوريين في مقاومة الاحتلال الانكليزي والمشروع الصهيوني في فلسطين، في مؤشر على هذا التداخل الذي تعمد بالدم. وقاد سوريون الثورات والمقاومة في فلسطين وكانوا على رأس المتصدين للمشروع الصهيوني، ومن أشهر الأسماء السورية في التاريخ الفلسطيني الحديث التي شاركت الفلسطينيين مصيرهم، عز الدين القسام وسعيد العاص.

صدمة النكبة

عندما وقعت النكبة الفلسطينية في العام 1948 لم تكن الدولة القطرية قد تكرست بعد، وكان الاستعمار الفرنسي قد غادر قبل أشهر سوريا ولبنان. والاستعمار الانكليزي يغادر فلسطين تاركاً كل عتاده إلى العصابات الصهيونية التي أعلنت دولة إسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني الذي جرى تدميره وطرد سكانه، ما ولّد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة[23].

ما أن انتهت حرب العام 1948 حتى وجد حوالي 80 ألف فلسطيني من بين 800 ألف لاجئ فلسطيني طردتهم العصابات الصهيونية من مدنهم وقراهم التي دمرتها

هذه العصابات، وجدوا أنفسهم يعيشون في الخيم التي اقيمت على عجل، أو في جوامع ومدارس ليست معدة للسكن البشري.

لم يدمر الاحتلال الإسرائيلي القرى العربية في فلسطين فحسب، بل دمر المجتمع الفلسطيني، ودمر الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت قائمة في فلسطين أيضاً. وجد الفلسطينيون أنفسهم لاجئين في بلاد الآخرين، أفراداً وعائلات يحتاجون إلى كل شيء، لم يعد مجتمعهم موجودا ولم تعد قواهم السياسية وحاضنتهم الاجتماعية والعائلية قائمة.

عاشت التجمعات الفلسطينية في بلدان اللجوء السنوات الأولى في حالة من الصدمة والضياع وعدم التوازن، كان البحث الأساسي للكتلة الرئيسية للاجئين هي إخراج أنفسهم من وضع العوز الذي وجدوا أنفسهم فيه. وفي هذه الظروف، لا يمكن القول أنه كان للفلسطينيين حياة سياسية. ففي السنوات التي تلت العام 1948 كان الجميع مشغولاً في ترميم أوضاعه المعيشية.

بحث جديد عن الذات

مع بدء الخروج من الصدمة التي إصابتهم، بدأ اللاجئون الفلسطينيون يعيدون النظر في أوضاعهم. فجراء قيام دولة إسرائيل، لم تغب فلسطين عن الخريطة السياسية للمنطقة فحسب، بل وما تبقى منها وقع بين ضم الأردن للضفة الغربية وإدارة مصر لقطاع غزة أيضاً. كما غاب الشعب الفلسطيني الذي كان موجوداً على أرضه عن الخريطة السياسية، ولم يعد له وجود سوى بوصف قضيته قضية إنسانية، أي قضية لاجئين بؤساء موزعين على دول الجوار، وليست قضية وطنية لوطن تم سلبه بأكبر جريمة سرقة معلنة في التاريخ البشري.

وجد اللاجئون أنفسهم في وضع غير مسبوق في المنطقة، اختفى وطنهم، وهناك من يحاول أن يخفيهم عن الوجود كشعب، وأخذ العرب يتحدثون باسم الفلسطينيين الحاضرين / الغائبين، وهو ما جعلهم مقطوعي اللسان أيضاً في التعبير عن أنفسهم. لذلك عندما بدأوا يفيقون من الصدمة التي تسببت بها النكبة، كانوا يفكرون في استعادة وطنهم ليستعيدوا أنفسهم كفلسطينيين، ولأن هذه المهمة

ظهرت بوصفها أكبر منهم، وأكبر من الظروف التي يعيشونها، فقد قرروا العمل في اطار الحياة السياسية العربية في المجتمعات التي وجدوا انفسهم يعيشون على هامشها، على أمل أن تساعدهم الدول العربية في استعادة الوطن المسلوب.

انتمى اللاجئون الفسطينيون في سنوات اللجوء الأولى وعملوا ضمن القوى وأحزاب البلدان المضيفة، وانتمت أغلبيتهم إلى القوى القومية الداعية إلى تحرير فلسطين، على أساس أن هذا التحرير يخلصها من اذلال اللجوء. وحتى ذلك الوقت لا يمكن اعتبار أن هناك حياة سياسية في تجمعات ومخيمات اللجوء. بدأت ارهاصات الحياة السياسة في التجمعات الفلسطينية في أواخر الخمسينات، عندما بدأت تظهر قوى ومنابر فلسطينية، تحاول الإجابة على سؤال النكبة وكيفية الرد عليها وكيفية استرجاع فلسطين وتحريرها من الاحتلال الإسرائيلي.[24]

كان عنوان النقاش الذي استمر سنوات طويلة بعد ذلك، يقوم على أساس: هل الطريق إلى فلسطين يمر عبر الوحدة العربية، أو أن الوحدة العربية تمر عبر تحرير فلسطين. كانت حركة القومين العرب عبر منبرها «الثأر» تدافع عن الخيار الأول، ونشرة «فلسطيننا» تدافع عن الخيار الثاني.

لم يكن اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بعيدين عن هذا النقاش، كانوا مشغولين مثل كل اللاجئين بالعمل على استعادة فلسطين، دون أن يجدوا الوسيلة المناسبة للعمل، كان بعضهم ينتمي إلى حركة القوميين العرب التي كانت ناشطة في تلك الفترة، خاصة أيام الوحدة السورية ـ المصرية، وكانت أغلبية الفلسطينيين تؤيد هذا الاتجاه القومي والناصري تحديداً، لأن الوحدة السورية ـ المصرية أعطتهم الأمل في إمكانية تحرير فلسطين. بينما كان المؤيدون للخيار الثاني أقلية في وسط اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

أحبط الانفصال بين مصر وسوريا العام 1961 الفلسطينيين وجعلهم يشككون في الخيار القومي، وفي منتصف الستينات انتبهت الدول العربية أن الفلسطينيين ليس لهم من يتحدث باسمهم، فقامت الجامعة العربية بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وكلفت أحمد الشقيري بتشكيلها، وتم الإعلان عنها في القدس عام 1964. وإلى جانب هذا التحرك الرسمي العربي، كان هناك عمل فلسطيني مسلح

يحاول الإعلان عن نفسه منذ النصف الأول من الستينات.

إحباط الانفصال والسياسات الشكلية التي اتبعتها الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، بما فيها مصر عبد الناصر، أعطى مزيداً من الدفع للخيار الثاني، وصل النقاش إلى أوجه، بتحول الخيار الثاني إلى ممارسة سياسية وعسكرية في منتصف الستينات بتأسيس حركة فتح، التي أعلنت عن انطلاقتها بعملية عسكرية في مطلع العام 1965.[25]

ولادة العمل الفلسطيني

مع هزيمة العام 1967 انهزم الخيار القومي ممثلاً بمصر الناصرية وسوريا البعثية، فقد احتلت إسرائيل في تلك الحرب الساحقة بقية الأراضي الفلسطينية وأراضي تعود لكل من سوريا ومصر تبلغ مساحتها أربعة أضعاف مساحة فلسطين في كل من هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء.

أعطت الأوضاع الكارثية التي سادت بعد الهزيمة دفعا قويا للعمل الفدائي الذي كان قد انطلق متواضعاً قبل هزيمة حزيران، وبفعل الشلل الذي أصاب دول المواجهة، بات العمل الفدائي عنوان المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما عجل في جعل العديد من الفصائل الفلسطينية تنطلق على أساس العمل الفدائي المسلح في ما تبقى من سنوات الستينات. وقد تأثرت حركة القوميين العرب بهذه الوقائع العنيدة، وتحولت في العام 1968 إلى فصيل فلسطيني باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد أن كانت فصيلاً عربياً له تواجد في الكثير من البلدان العربية. وقد تم الإقرار بالعمل الفدائي الفلسطيني بوصفه طريقاً فلسطينياً لمواجهة الاحتلال، وتم تكريس الاعتراف بهذا الواقع بسيطرة فصائل العمل المسلح على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وولادة نظام الكوتا الفلسطيني.

شكل انطلاق العمل المسلح الفلسطيني إعلاناً عن وجود الشعب الفلسطيني المغيب عن الخريطة السياسية، ووجد الفلسطينيون أنفسهم مجبرين على خيار أن يكونوا بدلاء عن وطنهم، وإذا كان من غير الممكن في تلك الظروف استعادة وطنهم المسلوب، فإن تكريس وجودهم كشعب على الخريطة السياسية للمنطقة،

لا يقل أهمية عن استعادة وطنهم. في هذا الإطار شكلت منظمة التحرير الكيانية الفلسطينية، والوطن المعنوي، والعنوان السياسي لشعب أعاد تأسيس ذاته كشعب في المنافي، وأصبحت منظمة التحرير عنوان الحلم الفلسطيني في استعادة الوطن والعودة إليه، وتم تكريس ذلك بعد نضال طويل، باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

العلاقات السورية ـ الفلسطينية

منذ ولادة التجربة الفلسطينية الحديثة في أواسط ستينات القرن المنصرم، كان حزب البعث العربي الاشتراكي يحكم سوريا، فقد حكم الحزب سوريا بعد انقلاب عسكري في 8 آذار (مارس) 1963، وخلال فترة الستينات جرى العديد من الانقلابات في إطار حكم البعث نفسه، كان بعضها ناجحاً وبعضها أخفق، فقد نجح انقلاب العام 1966 في الاطاحة بالقيادة القديمة، وجاء بالقيادة الشابة التي كان على رأسها صلاح جديد ونور الدين الأتاسي والتي وقعت هزيمة العام 1967 في ظل حكمها لسوريا، رغم أنها كانت تحمل أكثر الشعارات راديكالية. وفي العام 1970 جاء انقلاب حافظ الأسد، لتدخل بعدها سوريا في طور طويل من الاستقرار تحت قبضة أمنية شديدة، لم تشهد محاولات جدية للانقلاب. وقد استمر حكم حافظ الأسد لثلاثين عاماً، وتم توريث ابنه بشار السلطة بعد وفاته، عبر تعديل الدستور ليتناسب مع عمر الرئيس الجديد.

واجهت العلاقة الفلسطينية ـ السورية تجاذبات صعود وهبوط خلال تاريخها، حتى أن هناك من يفسر الكثير من التجاذبات بالطبيعة الشخصية لكل من ياسر عرفات الذي قاد التجربة الفلسطينية لأربعة عقود وبين حافظ الأسد الذي حكم سوريا بقبضة من حديد طوال ثلاثين عاماً ساهمت في تعزيز الخلافات. ورغم كل الخلافات التي حصلت على المستوى الرسمي الفلسطيني السوري، إلا أن ذلك لم يؤثر على علاقات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا مع محيطهم ومع حاضنتهم الشعبية السورية.[26]

دعمت السلطة البعثية العمل الفدائي بقوة بعد هزيمة العام 1967، فقد فشلت

في التصدي للحرب الإسرائيلية وهي التي كانت تحكم سوريا وقت وقوع الهزيمة، رغم الشعارات المتطرفة التي رفعها حزب البعث والحكم في سوريا في ذلك الوقت. وخرجت تفسيرات غريبة لفشل الحرب الإسرائيلية في العام 1967 في تحقيق أهدافها، وتم تبرير ذلك في كل من مصر وسوريا، بأن أهداف العدوان كانت اسقاط الأنظمة الوطنية في كل من سوريا ومصر، وقد فشل هذا العدوان في تحقيق أهدافه ببقاء هذه الأنظمة في السلطة بعد العدوان(27). الفشل المدوي للأنظمة القائمة في التصدي للعدوان الإسرائيلي، جعلها بحاجة إلى التمسك بأي عنوان للمقاومة، وكان العنوان في تلك الفترة، العمل الفدائي الفلسطيني، والذي استقطب في نهاية الستينات الكثير من العرب متطوعين في صفوف الفدائيين، بعد الأداء المختلف الذي قدمه العمل الفدائي والنصر الجزئي الذي حققه في معركة الكرامة في العام 1968.

منذ نهاية الستينات شكل الوجود الفلسطيني في سوريا موقعا أساسياً فاعلاً في التجربة السياسية الفلسطينية، وقد ساهم هذا التجمع مساهمة فعلية في تشكيل الوطنية الفلسطينية الحديثة التي دافعت عن وطنها المعنوي والكياني منظمة التحرير الفلسطينية. وقدم الفلسطينيون في سوريا ومنذ بدايات العمل المسلح الفلسطيني قافلة من الشهداء في كل المواقع التي خاضت فيها صراعات، سواء مع إسرائيل أو مع غيرها.

رغم ذلك، حكمت المواقف السياسية علاقة سلطة البعث في سوريا بالفصائل الفلسطينية، ومنذ العام 1968 وعلى خلفية الخلاف مع مصر في ظل حكم عبد الناصر، قامت السلطة السورية باعتقال جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية(28). وبعد أحداث الأردن لم تستقبل سوريا العمل الفدائي، لكنها سهلت انتقاله إلى لبنان، ليتحول لبنان مركز ثقل العمل الفدائي بعد خسارة الساحة الأردنية، وبانفجار الحرب الأهلية اللبنانية في العام 1975، توسع الوجود الفلسطيني في لبنان وبات يسيطر على مناطق واسعة(29).

بين التحالف والصدام المسلح

مع الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً في العام 1974 واستقرار الحكم

في سوريا بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، كانت هناك دائماً خلافات سورية مع طرف فلسطيني، باستثناء السنوات القليلة التي تلت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في العام 1977 والتي شهدت تحالفاً فلسطينياً وسوريا مع أطراف عربية أخرى.

في منتصف السبعينات كانت الجبهة الشعبية ومن معها من فصائل في جبهة الرفض للحلول الاستسلامية ممنوعة من العمل وملاحقة في سوريا، بسبب من موقفها الرافض للبرنامج المرحلي القائل بسلطة وطنية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان الخلاف الأوسع والذي نتج عنه أول صدام عسكري سوري مع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، بعد القرار السوري بالتدخل العسكري في لبنان لمصلحة ما كان يسمى وقتها في الأدبيات الفلسطينية وأدبيات الحركة الوطنية اللبنانية بـ«التيار الانعزالي» وهو ما تسبب في مواجهات عسكرية، وقد كان الهدف من الدخول السوري وقف التقدم الذي كانت تحرزه القوى الوطنية والفلسطينية في سياق الحرب الأهلية اللبنانية، والذي كانت دوائر غربية كثيرة، إضافة إلى إسرائيل ترغب في وقفه، لمنع حسم الصراع لصالح الحركة الوطنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية. وقد حصل الدخول السوري إلى لبنان على مباركة أميركية ـ إسرائيلية، بما عُرف باتفاق المبعوث الأميركي ريتشارد ميرفي بين سوريا وإسرائيل والذي تقرر فيه حدود الدخول السوري إلى لبنان، وقد دفع الفلسطينيون ثمناً غالياً في هذه الصدامات، وصلت حد المذابح، وهو ما جرى في مخيم تل الزعتر الذي اختفى عن الوجود.

عادت العلاقات إلى التحسن بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في العام 1977، وتحسنت أيضاً العلاقة مع العراق، ما أسفر عن تأسيس ما عرف في وقتها بـ«جبهة الصمود والتصدي» التي ضمت كل من ليبيا، سوريا، العراق، الجزائر، منظمة التحرير الفلسطينية واليمن الجنوبي. وسرعان ما انفرط عقدها مع اندلاع الثورة الاسلامية في إيران، وانتهت نهائياً مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية. في فترة جبهة الصمود والتصدي، تم السماح للقوى الفلسطينية التي كانت محسوبة على جبهة الرفض بالعودة للعمل على الساحة السورية، باستثناء الجبهة العربية التابعة

فعلياً للعراق. وعادت الجبهة الشعبية وحلفاؤها إلى سوريا وأعضاؤها الذين كانوا يعملون سراً، تحولوا إلى العمل العلني.

مع بداية الثمانينات كانت الأوضاع الاقليمية قد تغيرت بشكل كبير، العراق ومن وراءه دول الخليج مشغول بالحرب العراقية - الإيرانية التي امتدت لثمان سنوات، وكانت حرباً مدمرة ومكلفة ووقفت سوريا إلى جانب إيران في هذه الحرب، مصر وقعت على اتفاقات كامب ديفيد مع إسرائيل، التي قضت بانسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء بموجب ترتيبات أمنية وتوقيع معادة سلام وتطبيع العلاقات بين البلدين وخرجت من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي، ودول المغرب العربي مشغولة بالخلافات حول الصحراء الغربية.

في هذه الظروف السياسية التي سادت في المنطقة، خاضت إسرائيل حربها ضد منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية في العام 1982. وقد تذرعت بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، لتطلق ما أسمته «عملية سلامة الجليل» والتي أدت إلى اجتياح لبنان وصولاً إلى العاصمة بيروت ومحاصرتها. كانت إسرائيل في العام 1978 قد قامت باجتياح جزئي للجنوب اللبناني، أقامت على أثره منطقة أمنية عازلة، لكن هذه المنطقة لم تنجح في ايقاف العمليات الفدائية ضد الشمال الإسرائيلي، ولم توقف سقوط صواريخ الكاتيوشا التي كانت تطلقها الفصائل الفسطينية على مستوطنات شمال إسرائيل.

لم تكن الحرب الجديدة هذه المرة من أجل إبعاد منظمة التحرير عن الحدود الإسرائيلية كما ادعت إسرائيل في بداية الحرب، لقد كان الهدف هذه المرة اقتلاع منظمة التحرير من الأراضي اللبنانية. وبحكم الوجود العسكري السوري على الأراضي اللبنانية، دخلت القوات السورية المعركة في الأيام الأولى، ولكن الخسائر الجوية والأرضية التي منيت بها، حيث اسقطت إسرائيل حوالي 90 طائرة سورية في الأيام الأولى للحرب، دفعت سوريا إلى الانسحاب من الحرب، عبر بيان لاجتماع قيادة الجبهة الوطنية التقدمية يقول، أن سوريا تنسحب من الحرب مع الاحتفاظ بحقها في الرد على العدوان الإسرائيلي في المكان والزمان المناسبين. وتم ترك قوات منظمة التحرير والفصائل وقوات الحركة الوطنية اللبنانية وحدها في مواجهة

الاجتياح الإسرائيلي الذي سرعان ما حاصر العاصمة اللبنانية بيروت لثلاثة أشهر متواصلة، استخدمت فيه إسرائيل كل ترسانتها الحربية من برية وبحرية وجوية في قصف مكثف للمدينة، أو بالأصح للجزء الغربي الذي كانت تسيطر عليه منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية، وسطر المحاصرون في بيروت من فلسطينيين ولبنانيين صموداً أسطورياً في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية التي حشدت أكثر من 100 ألف جندي إسرائيلي وقصفت مدينة بيروت بوحشية فاقت كل تصور.

لقد شكلت سوريا على الرغم من خروجها من الحرب القاعدة الخلفية التي ساهمت بإطلاق ما عرف وقتها بـ«العمليات خلف خطوط العدو» للتخفيف عن بيروت المحاصرة وإشغال خلفية القوات الإسرائيلية. لقد التحق كل الشباب الفلسطيني في سوريا المنتمي إلى الفصائل الفلسطينية بقوات المقاومة للدفاع عن لبنان وعن الوجود الفلسطيني هناك، وقد تطوع جزء كبير من الشباب الفلسطيني من الشباب غير المنتمي للفصائل وذهب للقتال في تلك الحرب سواء داخل بيروت أو خلف الخطوط الإسرائيلية، رغم عدم وجود خبرة عسكرية لدى الكثيرين منهم. وللإنصاف فإن الحرب الإسرئيلية على لبنان التي وقعت في العام 1982 قد استقطبت متطوعين فلسطينيين من كل أصقاع الأرض.

محاولة إمساك الورقة الفلسطينية

وضعت الحرب على لبنان وخروج منظمة التحرير من الأراضي اللبنانية التجربة الفلسطينية في مرحلة جديدة، فقد خسرت منظمة التحرير مركز ثقلها الرئيس في لبنان. ووجد النظام السوري في الضعف الذي شهدته منظمة التحرير التي خرجت منهكة ومشتتة، الفرصة للإمساك بالورقة الفلسطينية في معادلة الصراع في المنطقة. أدرك ياسر عرفات حتى قبل انتهاء الحرب الشروط السياسية القاسية التي ستعيشها منظمة التحرير وفصائلها في اليوم التالي للحرب، وأدرك سعي النظام السوري للامساك بالورقة الفلسطينية، فعندما سُئل عن المكان الذي سيذهب إليه من بيروت، قال: «سأذهب إلى فلسطين» كان الجواب رمزياً ومراوغاً، وفي النهاية قرر عرفات أن ينقل مقر قيادة المنظمة إلى تونس. وبعد انتهاء الحرب دخل الخلاف

السوري ـ الفلسطيني مرحلة جديدة. لقد نقلت الفصائل الفلسطينية الأخرى مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وغيرها مقراتها الرئيسة إلى دمشق، أما حركة فتح وقيادة المنظمة التي تهيمن عليها حركة فتح فقد انتقلت إلى تونس.

رغم أن قيادة حركة فتح والمنظمة كان مقرها في تونس، إلا أنه بقي الكثير من الكوادر في سوريا، وجزء من القوات العسكرية في الأراضي اللبنانية في المناطق التي لم يصلها الغزو الإسرائيلي، في البقاع اللبناني وطرابلس. كان عرفات يتفلت من القبضة السورية، وكان النظام السوري مصرّا على عدم تفويت الفرصة للإمساك بالورقة الفلسطينية، وعندما فشل في دفع عرفات إلى تسليم الورقة الفلسطينية إلى النظام السوري. قام النظام السوري بطرده من دمشق واعتباره شخصاً غير مرغوب فيه في العام 1983، ولم يكتف النظام بذلك، فمن أجل الإمساك بالورقة الفلسطينية وإضعاف عرفات، عمل على انشقاق حركة فتح وشق الصف الفلسطيني.

كانت هناك خلافات جدية بين الفصائل الفلسطينية وداخل هذه الفصائل بعد حرب العام 1982، إلا أن تغذيتها من قبل النظام السوري للقبض على الورقة الفلسطينية، دفع بها باتجاه شق حركة فتح التي خرج منها ما عرف فيما بعد «حركة فتح ـ الانتفاضة»[30] ومن ثم تم الدفع باتجاه الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني الذي جرى على الأراضي اللبنانية التي لا تسيطر عليها إسرائيل، تحديداً في البقاع وطرابلس، آزرت فيه القوات والمدفعية السورية في كثير من المواقع القوات المنشقة عن حركة فتح وداعميها مثل قوات الجبهة الشعبيةـ القيادة العامة وقوات الصاعقة التابعة للنظام السوري، والتي أسفرت في النهاية عن طرد عرفات مرة أخرى من مدينة طرابلس[31].

في الفترة التي تلت حرب بيروت العام 1982، ترك النظام السوري الأطراف المتحالفة معه تعمل بحرية نسبية على الأراضي السورية، طبعاً ضمن رقابة أمنية بحكم الطبيعة الأمنية للنظام. وفي المقابل لاحقت الأجهزة الأمنية كوادر حركة فتح وحلفائها على الساحة الفلسطينية، وزجت بهم في السجون، وقدر عدد المعتقلين الفلسطينيين الذين دخلوا السجون السورية على خلفية الخلاف السوري - الفلسطيني حوالي خمسة آلاف معتقل[32].

انتقال مركز الثقل

شكلت السنوات التي تلت حرب العام 1982 المرحلة الأخيرة في مركزية الخارج الفلسطيني كمركز ثقل للعمل السياسي الفلسطيني، ففقدت الحركة الفلسطينية آخر موقع رئيس لها في الشتات وكان الاستنتاج التي توصلت إليه كل الفصائل الفلسطينية تقريباً، هو انتقال ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الداخل[33].

في الثمانينات، شكل وجود جزءٍ أساسيٍّ من القيادات الفلسطينية في سوريا بعد الحرب، مساهمة في رفع فعالية التجمع الفلسطيني في سوريا في الانخراط في العمل الفلسطيني، وباتت القوى الفلسطينية الموجودة في سوريا مقررة في الوضع الفلسطيني في ذلك الوقت، الذي شهد حوارات فلسطينية - فلسطينية في العديد من المواقع للخروج من دائرة الخلاف التي كانت سائدة، والتي توجت في اتفاق فلسطيني أطلق عليه اتفاق عدن - الجزائر وقعت عليه الفصائل الرئيسة في منظمة التحرير.

أعطى الوجود المكثف لفصائل اليسار الفلسطيني في سوريا في الثمانينات هامشاً للعمل السياسي للوجود الفلسطيني في سوريا، لم يكن متوفراً للسوريين في ذلك الوقت، ويبدو أن النظام كان على قناعة أن العمل السياسي في الموضوع الفلسطيني، لا يشكل خطرا عليه، فالفلسطينيون ليسوا منخرطين ولا طامحين في أي شكل من الأشكال في الصراع على السلطة في سوريا، كما هو العمل السياسي بين السوريين سيكون حكما بهذا الاتجاه، لذلك، تم تقييد العمل السياسي في أوساط السوريين لدرجة الإلغاء. وهذا لا يعني أن الفلسطيني كفرد في سوريا لم يكن يشهد تضييقات، أو أن وضعه لم يكن يدار عبر القبضة الأمنية، بل كان يعاني من كل ما يعاني منه السوري من تضييقات وضرورة الحصول على الموافقات الأمنية اللازمة وإلى جميع المراجعات الأمنية. لكن في الشق السياسي الذي كان يتعلق بالخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، كان الفلسطينيون في سوريا يتمتعون بهامش عمل سياسي في التجمعات الفلسطينية أكبر بكثير من السوريين، الذين لم تكن لهم حياة سياسية على الاطلاق.

هامشية الفصائل

كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1987 الإعلان النهائي والعملي عن

انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية إلى الداخل، ليس استنتاجاً، بل بفعل اجتراح آليات كفاحية سلمية، واطلاق عمل نضالي في مواجهة الاحتلال، لم يعرف الاحتلال كيف يواجهها. جعل هذا الانتقال التجمعات الفلسطينية في الخارج، تدرك تراجع دورها، والذي بات يقتصر على دعم انتفاضة الداخل، وهذا ما بات يشعر به فلسطينيو سوريا رغم وجود جزءٍ رئيسٍ من القيادات الفلسطينية في سوريا. ومنذ ذلك الوقت بدأ الوجود الفصائلي يتحول في سوريا في ظل تراجع ثابت ومستمر إلى وجود هامشي، ومع العديد من الصدمات التي تلقاها الوجود الفلسطيني في كل من الكويت والعراق، والتحولات التي جرت في المنطقة منذ غزو العراق للكويت ومن ثم الحرب الأمريكية لإخراج العراق من الكويت، وكل هذه التحولات التي جعلت من الموضوع الفلسطيني موضوعاً هامشياً في مطلع التسعينات، ليجد الفلسطينيون انفسهم يخوضون مفاوضات سرية. أدت إلى اتفاقات أوسلو، التي شعر فلسطينيو الشتات ومنهم فلسطينيو سوريا بالخذلان، جراء توقيع هذه الاتفاقات التي لم تلحظهم إلا بوصفهم موضوعاً مؤجلاً إلى مفاوضات الوضع النهائي، التي لم تجر مطلقاً. وأحسوا أنهم خارج نطاق أي حل سياسي، وتم التخلي عنهم من قبل قيادتهم. فشل النظام السوري في إمساك الورقة الفلسطينية، رغم أنه احتوى العديد من الفصائل الفلسطينية، وكان له امتداد فيها مثل الصاعقة والقيادة العامة، وتحول القوى الموجودة في سوريا إلى قوى هامشية في الساحة الفلسطينية، خاصة بعد توقيع اتفاقات أوسلو وانتقال القيادة الفلسطينية إلى الداخل على رأس السلطة الوليدة. في هذه الفترة شكّل ظهور حركة «حماس»، وصعودها كقوة رئيسة في الساحة السياسية الفلسطينية، وتحالفها مع سوريا، التعويض عن اخفاق النظام السوري في الإمساك بالورقة الفلسطينية، لكن، حركة حماس أبقت وجودها التنظيمي في سوريا وجوداً هامشياً، كما بقي وجودها التنظيمي داخل التجمع الفلسطيني في سوريا وجوداً محدوداً. ولكنه على مدى العقدين المنصرمين اعتبرت حركة حماس ورقة بيد النظام السوري، إلى أن خرجت من سوريا بفعل الحراك الثوري وتفاعلاته.

شكل الفلسطينيون جزءا من التشكيل الاقتصادي ـ الاجتماعي السوري، بانخراطهم في سوق العمل على مستوى القطاعين الخاص والعام، وهو ما منحهم

إياه القانون السوري الذي عاملهم معاملة السوريين على هذا المستوى. لكنهم على المستوى السياسي شكلوا حقلهم الخاص بهم والساعي إلى إنجاز مهمات وطنية فلسطينية باستعادة وطن مسلوب، لم يتمكن إجمالي الوضع الفلسطيني في كل مكان من إنجازه. وقد عاش الفلسطينيون في سوريا طوال العقدين المنصرمين، حالة من الانفضاض عن فصائل العمل الوطني الفلسطيني بحكم الاحباط الذي عاشته هذه التجمعات، حتى أصبحت تجربة الفصائل الفلسطينية في سوريا هامشية[34]. ولذلك عندما انفجر الحراك السوري في مواجهة النظام السوري كانت الفصائل الفلسطينية وبحكم البنية التي وصلت لها من تردٍّ سياسي وثقافي ونظري، غير قادرة على فهم ما يجري، وغير قادرة على التعامل معه. ووجدت التجمعات الفلسطينية نفسها تواجه مصيرها وحدها، في الوقت الذي كان متفرغو الفصائل يعقدون الاجتماعات ويصدرون البيانات التي لا تقول أي شيء، وتتجنب بأي ثمن الإشارة إلى القاتل الفعلي للفلسطينيين والسوريين في سياق الحراك السوري في مواجهة قمع النظام الدموي.

الفصل الرابع
الفلسطينيون والثورة السورية

عندما انفجرت الثورات العربية انطلاقاً من تونس، كان الوضع الفلسطيني قد وصل إلى حالة مأساوية، انقسام دموي بين حركتي فتح وحماس، وكل جهود المصالحة بين الطرفين بقيت تراوح مكانها. تآكل الوضع الفلسطيني بسبب الانقسام السياسي، بين خيار المفاوضات وخيار المقاومة، و دخل الخياران مأزقاً حاداً، فلا المفاوضات استطاعت انجاز تسوية شاملة وعادلة، ولا خيار المقاومة استطاع أن يحقق انجازات جدية، وبات أصحاب هذا الخيار سلطة في قطاع غزة، يحمون أنفسهم، فيقيمون تفاهمات مع إسرائيل للتهدئة ووقف اطلاق النار. سلطة رام الله مشغولة بتأمين الرواتب للموظفين، وأصبحت هذه أكبر المهمات على عاتقها، وسلطة حماس مشغولة بتمويل سلطتها في مواجهة الحصار، ومن أجل إعادة اعمار ما دمرته حرب 2008. كان من الواضح أن الواقع الفلسطيني يحتاج إلى إصلاحات واسعة، قبل تلك التي انطلقت من تونس، للخروج من المأزق الذي دخل الوضع الفلسطيني فيه.

في هذه الظروف كان اهمال الفصائل الفلسطينية، خاصة فتح وحماس، لتجمعات الشتات قد بلغ ذروته. فمنذ أوسلو كان تركيز حركة فتح على السلطة الوليدة على حساب منظمة التحرير، ما عنى مزيداً من الإهمال لتجمعات الشتات، وكادت منظمة التحرير تختفي من الخريطة الفلسطينية، لولا أن الانقسام فرض على حركة فتح استعادتها لتبرير شرعيتها. ولم تكن حركة حماس أحسن حالاً، فهي لم تعتبر نفسها معنية بتجمعات الشتات أصلاً، حتى عندما أقامت تحالفها القوي مع النظام السوري، لم تعمل على التغلغل في أوساط اللاجئين، من خلال اقامة بنية تنظيمية تتناسب مع إمكانياتها، وبقيت حركة طارئة على التجمعات في سوريا ولبنان.

يمكن القول أنه عشية انطلاق الحراك السوري، كانت الصلة بين الفصائل الفلسطينية والتجمعات والمخيمات الفلسطينية في سوريا في أضعف حالاتها.

الثورة السورية

يمكن التأريخ لولادة الاحتجاجات السورية التي تحولت إلى ثورة[35]، بمظاهرة صغيرة خرجت بتاريخ 15/ 3/ 2011 بدعوة شبابية على الفيس بوك، من أمام الجامع الأموي في وسط دمشق، وجابت سوق الحميدية لتتفرق في منطقة الحريقة[36]، وقد كانت الحشود الأمنية الكبيرة التي استقدمت للمكان لمواجهة عشرات المتظاهرين، مؤشراً على أن النظام قد أعد نفسه لمواجهة أي تحركات احتجاجية بقسوة. رغم أن أعداد المشاركين في تلك المظاهرة لم يتجاوز العشرات، فإنها كانت مؤشراً قوياً على مستوى الاحتقان الذي وصل حد الانفجار في سوريا، ليس بسبب عدوى الربيع العربي على أهميته فحسب، بل لأسباب وتفاعلات ومعطيات سورية أساساً.

يعتبر 2011/3/18 التاريخ الفعلي للحراك السوري فقد بدأ في مدينة درعا عندما خرج الأهالي في تظاهرات احتجاجاً على اعتقال 11 طفلاً من المدينة قاموا بكتابة شعارات مناوئة للنظام السوري على جدران المدينة، واحتجاجاً على إهانة العميد عاطف نجيب قريب الرئيس السوري ورئيس فرع الأمن السياسي في المدينة لشيوخ المدينة، الذين توسطوا من أجل اطلاق سراح الأطفال الذين تعرضوا للتعذيب الوحشي. وقد تصدت قوات الأمن للمتظاهرين فوراً بإطلاق النار دون أي استخدام لوسائل قمع المظاهرات المعروفة، من غاز مسيل للدموع أو مدافع المياه أو الهراوات.. ما أدى إلى سقوط شهيدين من أبناء المدينة ما زاد من اشتعال مدينة درعا وامتدت إلى ريفها، ولم تلبث أن انتشرت الاحتجاجات على مجمل الأراضي السورية مدناً وأريافاً، وكلما انتشرت في بقع جغرافية إضافية ازدادت وحشية النظام، فقد استخدم كل الوسائل الحربية ضد المتظاهرين السلميين، من الاعتقال إلى اطلاق النار إلى القصف المدفعي إلى الاقتحام بالدبابات للأماكن السكنية إلى حصار المدن ومعاقبتها جماعياً. كل ذلك ولم يكن المتظاهرون السوريون يرفعون غير اللافتات المنددة بالنظام وقمعه الوحشي، وعلى مدى ستة أشهر من القمع الوحشي.

كما اعترف الرئيس السوري في ما بعد ـ لم ترفع أي قطعة سلاح في مواجهة قوات النظام. وبقي النظام يبرر قمعه الوحشي لشعبه، بأنه يتصدى إلى عصابات إرهابية مسلحة، تندس بين المتظاهرين. بقيت الاحتجاجات السورية تتوسع حتى عمت كل الأراضي السورية، وباتت أشمل ثورة عربية على الرغم من أن القمع الوحشي الذي تعرضت له فاق كل ما تعرضت له الثورات العربية مجتمعة.

جرت محاولات على المستوى السياسي لزج الفلسطينيين في دوامة الصراع منذ الأيام الأولى، عندما روجت أوساط النظام وأجهزته الأمنية أن الذين قاموا بحرق عدد من المراكز الحكومية من بينها القصر العدلي في درعا القريب من المخيم في الأيام الأولى للاحتجاجات السورية، جاءوا من مخيم درعا للفلسطينيين وينتمون إلى «فتح الاسلام» المرتبطة بتنظيم القاعدة. وعلى الفور اتهمت السلطات السورية ووسائل الإعلام الناطقة باسمها والناطقين باسم النظام الفلسطينيين بالأحداث، وكما جاء في تغطية لصحيفة الوطن السورية القريبة من النظام والتي اتهمت الفلسطينيين بـ«أعمال الشغب».[37] وبعد أيام وبامتداد الاحتجاجات إلى المزيد من المدن السورية عادت يوم 26/3/ 2011 عندما انفجرت الاحتجاجات في اللاذقية في حي الرمل المتاخم للمخيم الفلسطيني لاتهام الفلسطينيين ولكن هذه المرة على لسان بثينة شعبان مستشارة الرئيس السوري حين وجهت الاتهام في مؤتمر صحفي عقدته في ذلك الى مجموعات فلسطينية من المخيم قامت «بتكسير المحال التجارية وبدء مشروع الفتنة» حسب تعبيرها.[38]

التعاطف الفلسطيني

تعاطف الفلسطينيون مع الاحتجاجات السورية دون أن يكونوا جزءاً من الحراك السوري، وقد قدموا مساعدات إنسانية وإغاثية للمحتاجين في درعا. وقد سقط أول شهيد فلسطيني في درعا أثناء مهمة اسعافية، عندما سقط وسام الغول ابن مخيم درعا في 23/ 3/ 2011 أثناء اسعافه بعض الجرحى في حي المحطة بمدينة درعا وكان الشهيد الفلسطيني الأول في الاحتجاجات السورية والشهيد رقم 65 بين الشهداء السوريين.[39]

استمر سقوط الشهداء الفلسطينيين بحكم تواجدهم وعيشهم بين أخوتهم السوريين دون أن يكون هناك أي تحرك لأي تجمع فلسطيني في إطار التحركات الاحتجاجية، وقد وصل عدد الشهداء من الفلسطينيين إلى أكثر من 400 شهيد قبل أي تحرك فلسطيني، باستثناء التحرك الذي جرى على خلفية الذهاب الثاني إلى الجولان 2011/6/5 والذي استدعى في اليوم التالي مظاهرة حاشدة حاصرت مقر الخالصة التابع للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، تم خلالها محاصرة أحمد جبريل ونائبه طلال ناجي في المبنى لساعات، وقد أطلق مسلحو القيادة العامة النار على المحتجين ما أوقع شهيدين بين المتظاهرين، وأدى في النهاية إلى انسحاب مقاتلي القيادة العامة وإحراق المبنى جزئياً. لكن هذه الواقعة اعتبرت واقعة فلسطينية - فلسطينية، أو مظهرا من مظاهر تأثر الوضع الفلسطيني بالصراع القائم داخل سوريا، أكثر مما اعتبرت دخولاً فلسطينياً على خط الأزمة السوري. وكانت هناك محاولة من القيادة العامة تحميل مسؤولية الهجوم على مقر الخالصة لأهالي الحجر الأسود المجاور للمقر، التي كانت منطقة مشتعلة في سياق الحراك السوري. لكن كل الدلائل تشير إلى أن المتظاهرين الذين حاصروا الخالصة كانوا من سكان مخيم اليرموك، وجزء منهم من أهالي وأصدقاء الشهداء الذين سقطوا في اليوم السابق على الشريط الحدودي. كما جرت العديد من المحاولات من قبل النظام لزج الفلسطينيين في الصراع السوري، وتنوعت هذه المحاولات، من الشائعات التي رددتها أطراف النظام عن دخول أطراف فلسطينية لقمع التحركات السورية، خاصة في المناطق المجاورة للمخيم. ففي أول اطلاق نار لقوات الأمن السوري على المتظاهرين في الحجر الأسود، نُشرت شائعة تقول: أن من أطلق النار على المتظاهرين، هم فلسطينيون يضعون ربطات سوداء على جباههم كتب عليها «حركة حماس»[40] إلى اغتيال ضباط من جيش التحرير الفلسطيني، الذي لم يشارك في قمع المتظاهرين، ولا في الاشتباكات العسكرية التي شهدتها المدن والأرياف السورية، وبقيت قضية اغتيال ضباط جيش التحرير غامضة، ولم يعرف أي شيء عن مرتكبيها، وبعضها تم في ظروف مريبة.

لقد عملت الوحشية التي قمع فيها النظام السوري الاحتجاجات السلمية،

على زيادة التعاطف مع الحراك السوري، لقد شاهد الفلسطينيون اصدقاء لهم يقتلون ويسجنون وينكل بهم دون أي ذنب. ومع دخول القمع مرحلة جديدة بدخول الآليات الثقيلة والطائرات لقمع المتظاهرين، كان الصراع قد دخل مرحلة بالغة الدموية، وأصبح الكلام عن مؤامرة تستهدف سوريا وموقفها الممانع مدعاة للسخرية. ذهاب النظام بعيداً بالحل الأمني وإغلاق الباب أمام أي حل سياسي، زاد من تعاطف سكان المخيمات الفلسطينية مع المناطق المجاورة التي تتعرض لأبشع أنواع القمع الوحشي، القصف بالمدفعية والطيران. فكان من الطبيعي أن يلجأ سكان المناطق المجاورة إلى المخيمات من أجل الحصول على حاجاتهم الطبية والغذائية، وحتى النزوح إليها، حصل هذا في درعا حيث دفع العديد من شبابها حياتهم ثمنا لمهمات ايصال مساعدات غذائية ودواء إلى مدينة درعا، وحصل هذا في حمص، وكانت ذروته في مخيم اليرموك والدور الإغاثي الذي لعبه، لما يقدر بأكثر من 250 ألف نازح لجأوا إلى المخيم، حيث قام أهالي المخيم بإيوائهم في بيوتهم وفي المدارس والجوامع، وأمنوا لهم حاجياتهم الغذائية الحياتية، خلال أشهر قبل أن يقع المخيم في قلب الصراع وينزح أغلبية سكانه من فلسطينيين وسوريين.

دفع الفلسطينيون على مدار الحراك السوري الذي يتجاوز العامين، أثماناً غالية في تعاطفه وتضامنه مع الحراك السوري، من سقوط عشرات الشهداء والجرحى أثناء تأديتهم لواجبهم الأخلاقي والإنساني في فك الحصار عن الأحياء المجاوره لمخيماتهم. ومع تعرض كل المدن السورية لحملات القمع والقصف فلم يقتصر دفع الثمن على مخيمات درعا واللاذقية التي كانت أول من دفع الثمن، بل شمل ذلك المخيمات والتجمعات الفلسطينية أيضاً، مثل خان الشيح وخان ذا النون والسبينة والحسينية... الخ. وقد تم تدمير عشرات المنازل في المخيمات، خاصة مخيم درعا واليرموك، اللذين تعرضا لقصف مكثف ومتكرر على مدار أشهر طويلة.

لقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين الذي سقطوا حتى نهاية العام 2012، 851 شهيداً حسب موقع قاعدة بيانات الثورة السورية حيث تشكل نسبتهم 1.77 في المائة من عدد الشهداء السوريين المسجلين، وهي تقترب من نسبة تزيد عن نسبة سكان المخيمات التي تقدر حولي 1.2 في المائة، وتقترب من نسبة عدد اللاجئين إلى

عدد سكان سوريا والتي تقدر بحوالي 2.1 في المائة.[41]

الدخول على الحراك السوري

حاول الفلسطينيون حصر مشاركتهم في الجانب الإنساني الإغاثي، وذلك بحكم حساسية وضعهم في سوريا،[42] في الوقت الذي كانوا يدركون أن النار السورية ستصل إلى أماكنهم طالما أن كل الأرض السورية تحترق. وسيأتي اليوم الذي ينتقل هذا الصراع الآخذ في التوسع إلى المخيمات الفلسطينية، بوصفها تعيش في جغرافيا سورية مشتعلة. ولم يكن من الممكن واقعياً أن تشتعل سوريا وتبقى المخيمات بؤراً وواحات آمنة. رغم ذلك تمنى الفلسطينيون أن ينجحوا في إبقاء المخيمات خارج الصراع[43]، لكن التمنيات شيء والواقع شيء آخر، فالسيل الجارف للصراع جرف كل المناطق في سوريا، ونسبيا حافظ مخيم اليرموك على حيادية لوقت أطول من أماكن أخرى، ولكنه في النهاية وجد نفسه في قلب الصراع وليس على ضفافه.

حافظ مخيم اليرموك على مدى أكثر من عام على حيادية تجاه الصراع المسلح المحتدم في المناطق المجاورة له، خاصة في أحياء التضامن والحجر الأسود ويلدا والقدم الملاصقة والمتداخلة مع المخيم، والذي لا تفصل بينه وبينها أي فراغات عمرانية. ولم يشهد المخيم مظاهرات تذكر معارضة للنظام، دون أن يعني ذلك عدم خروج مظاهرات لا تتجاوز العشرات في الأشهر الأولى للحراك السوري.

دارت حوارات ونقاشات كثيرة على كل من الصعيدين السياسي والمجتمعي[44]، حول أي الخيارات التي يمكن أن يأخذها التجمع الفلسطيني في سوريا، اتجاه الصراع الدموي الذي تشهده سوريا. كان واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا منقسماً إزاء الثورة السورية، وإن كان الخط العام والغالب وفقاً لمؤشرات التظاهرات السورية المعارضة للنظام، يشير إلى أن القوة الداعمة للثورة في الشارع الفلسطيني أكبر من القوة المؤيدة للنظام، وتبدو هذه الحالة طبيعية في ظل الاندماج الاجتماعي الشديد بين الشعبين السوري والفلسطيني، وتوفر الشروط الذاتية والموضوعية في سوريا بشكل مباشر بما يجري من أحداث.[45] على الرغم من أن الأغلبية الفلسطينية كانت متعاطفة مع الاحتجاجات السورية، وعلى الرغم من المواقف

الشخصية للفلسطينيين المنقسمين حول الموضوع السوري كان النقاش المجتمعي في أغلبيته يؤيد بقاء المخيم على الحياد، ليؤدي الوظيفة التي اختارها في المجال الإغاثي واستقبال النازحين من المناطق المجاورة، خاصة من التضامن والحجر الأسود ويلدا.

موقف الفصائل من الحراك السوري

شكل موقف الفصائل من الحراك السوري المؤشر على ارتباك وضحالة هذه القوى السياسية من جهة، وإلى دورها الهامشي في التجمع الفلسطيني في سوريا، بعد عقود من تراجع على مستوى الدور والمكانة من جهة أخرى. عكست هذه الصورة مفاعيل أحدثها الحراك السوري على وعي وتفكير الشباب الفلسطيني، ولم تخفِ ما أحدثته التطورات التي عصفت بالمخيمات، من قسوة إحساسهم بغياب المرجعية الوطنية الفلسطينية والتي فاقمت من الشعور باليتم الوطني، ولجوء بعضهم إلى حمل السلاح والإنضواء في كتائب الجيش الحر تحت مسميات فلسطينية، تعبيراً عن هذا المناخ الجديد الذي يُحمّل الفصائل الفلسطينية المسؤولية التاريخية عن بؤس الواقع الفلسطيني عموماً، والمسؤولية الراهنة عن غياب وتقصير الفصائل في المحنة التي يشهدها المخيم على وجه الخصوص.[46]

فقد أصدرت الفصائل العديد من البيانات التي تؤكد على حياد المخيمات تجاه ما يجري في سوريا، كانت تدين القتل الذي يحدث للفلسطينيين والقصف الذي يتعرضون له، دون تحديد المتسبب بهذا القصف، حتى عندما يكون يفقأ العين، وكأن القصف يأتي من المريخ. وكانت بيانات الفصائل مدعاة للتندر بين أوساط الفلسطينيين في سوريا، وكانت مؤشرا على ذعر وخوف فصائل منظمة التحرير، وهو ما شمل الجميع من حركة فتح مروراً بالجبهتين الشعبية والديمقراطية وصولاً إلى القوى الصغيرة مثل جبهة التحرير والنضال وحزب الشعب وفدا. حتى أن هذه القوى، أرسلت مذكرة الى الرئيس محمود عباس بتخفيف الهجوم على النظام السوري بعد تصريحات ياسر عبد ربه التي أدانت قصف النظام لمخيم اليرموك، معتبرة أن هذه التصريحات تمس بالوجود الفلسطيني في سوريا. وقد كرر ممثلو فصائل منظمة التحرير الذين اجتمعوا مع الرئيس الفلسطيني في بيروت أوائل العام

2012 رواية النظام عن المؤامرة والمجموعات المسلحة. في الوقت الذي كانت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة تتحدث بلسان النظام وتشكل الميليشيات الخاصة بها.

على تواضعها يمكن القول أن هناك اربع مواقف فلسطينية من الحراك السوري عالجت الموقف داخل سوريا[(47)]:

الموقف الأول: هو موقف فصائل منظمة التحرير[(48)] التي اقتصر نشاطها على إصدار بيانات تدين أي اعتداء على المخيمات الفلسطينية من قبل طرف مُجهل في هذه البيانات. ومثال ذلك البيان الذي تلى سقوط قذائف على المخيم سقط على أثرها عشرات الشهداء بتاريخ 2 آب (أغسطس) 2012. اصدرت هذه القوى بياناً، أدانت فيه الجريمة النكراء.. ودعت فيه الى التوقف عن استهداف الفلسطينيين. دون ذكر لمصدر القذائف التي أطلقها النظام وتجنب البيان وكل بيان صدر عن فصائل منظمة التحرير في سوريا، الإشارة إلى قصف النظام للمخيم، وقامت بتوزيع بعض المساعدات التي أرسلتها السلطة الفلسطينية.

الموقف الثاني: موقف تحالف الفصائل الفلسطينية[(49)]، الذي تفكك عملياً في ظل الثورة السورية، فهذا التحالف كان قائماً تحت الرعاية السورية. وكان اتخاذ حماس موقف الصمت في البداية وعدم حضور اجتماعات التحالف الأثر الكبير في افقاد التحالف ثقله الفلسطيني الأساسي. والثقل الثاني في التحالف الممثل في حركة الجهاد صمت عما يجري في سوريا محافظاً على العلاقة العميقة مع ايران.

الموقف الثالث: موقف حركة حماس، التي تعاملت بحذر في بداية الحراك السوري، وحاولت أن تتوسط بين السلطة والمناطق المحتجة، إلا أن رفض النظام جعلها تلوذ بالصمت. ولكن النظام لم يكتفِ برفض طلب الوساطة الذي اقترحته حماس، فقد طلب الرئيس السوري بشار الأسد شخصياً من خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الرد على يوسف القرضاوي الذي أيد الثورة السورية منذ بدايتها. فامتنع عن الانضمام إلى جوقة النظام الدعائية.[(50)] ذروة التصريحات الحمساوية التي أيدت الثورة السورية بعد العديد من التصريحات التي ترفض الحل الأمني، مثل تصريحات موسى أبو مرزوق، وبعد نقل قيادات حماس لخارج دمشق، كانت خطاب خالد مشعل في مؤتمر حزب العدالة والتنمية التركي 9/30/

2012 حيث أعلن الوقوف الصريح إلى جانب الشعب السوري. وعاد ليؤكد هذا الموقف في احتفالات انطلاقة حركة حماس في قطاع غزة 2013/1/4 وقام هو شخصياً برفع علم الثورة السوري.

الموقف الرابع: هو موقف الانخراط مع النظام في مواجهة الثورة السورية، وقد مثل هذا الموقف القوى الأكثر ارتباطا بالنظام، وكانت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة الأكثر تمثيلاً لهذا الموقف، ليس فقط، بمشاركة قياداتها في الحملات الإعلامية التي تكرر أكاذيب المجموعات المسلحة، بل ودعوتها مبكرا لتشكيل اللجان الشعبية للدفاع عن المخيمات، وحاولت ان تفرضه على فصائل منظمة التحرير بدعوتها للمشاركة معها في هذه اللجان، وعرضت عليها تسليحها، لكن فصائل منظمة التحرير رفضت الفكرة. شكلت القيادة العامة بشكل رئيسي هذه اللجان التي كانت استطالة استخباراتية لأدوات النظام السوري الأمنية. ولأن القيادة العامة تفتقد إلى الكوادر، فقد قامت بتجنيد أصحاب السمعة السيئة في المخيمات، وشكلت الصاعقة لجاناً خاصة بها، وإلى حد ما فتح الانتفاضة التي كانت شبه اختفت من الساحة قبل الثورة السورية.

"القيادة العامة" والانخراط في الصراع

كان مخيم اليرموك هو العنوان الأخير للدخول الفلسطيني على الصراع السوري، ليس بقرار فلسطيني، بل بحكم الواقع الجغرافي وبحكم تمدد الصراع على مزيد من الأراضي السورية. والمخيم الذي وجد نفسه على تخوم المناطق المشتعلة بالصدام المسلح، أقامت "القيادة العامة" داخله حالة مستفزة بانتشار اللجان الشعبية على حدود المخيم، ورغم أنها كانت حالة مرفوضة من الأغلبية الساحقة من أهالي المخيم، الذين رفضوا التسليح أصلاً، إلا أنها باتت بمثابة احتلال واقعي للمخيم، وكانت مخولة من قبل أجهزة النظام بالقيام بهذه المهام. وقد قامت هذه اللجان بإغلاق المخيم في وجه النازحين وفي وجه الجرحى. وقد زاد من ذلك أنهم أخذوا يتعرضون لتحركات الجيش الحر التي حاولت تجنبهم أكثر من مرة، ولكن مع حصول عدة اشتباكات ومع اعتقال اللجان لبعض أعضاء الجيش الحر وتسليمهم

للأجهزة الأمنية بات الصدام محتماً، ولأنهم أصبحوا يشكلون خطراً على الجيش الحر في المناطق المجاورة، فكان المخيم يشكل مكان المعركة لو بعد حين. عندما حصل الصدام دخل الجيش الحر إلى المخيم في 15/12/ 2012، سرعان ما فرّت اللجان الشعبية التي شكلتها القيادة العامة بادعاء حماية المخيم، وعادت فلولها مع القوى الأمنية لتساهم في حصار المخيم الطويل.

دخول الجيش الحر إلى مخيم اليرموك، جعل المكان مستباحاً لكل أنواع القصف، ولم تلبث طائرات الميغ في يوم 12/16 أن أغارت عليه، وأدخلت الفلسطينيين في مرحلة جديدة في إطار الصراع السوري. لم تكن المرة الأولى التي يتعرض اليرموك فيها للقصف، ولكن كل تجارب القصف السابقة اعتبرت على هامش قصف المناطق المحيطة بالمخيم، وأن المخيم لم يكن مستهدفاً بحد ذاته. مع قصف طائرات الميغ لجامع عبد القادر الحسيني ومدرسة المالكية وسقوط العشرات، وهما في القلب من المخيم. أصبح المخيم بحد ذاته هدفا للقصف، وهو ما ولّد في اليوم التالي 2012/12/17 موجة هائلة من النازحين التي غادرت المخيم من فلسطينيين وسوريين مقيمين في المخيم. كانت موجة من الجموع البشرية تذكر بكل المآسي الفلسطينية السابقة، عائلات، آباء وأمهات وأطفال، يحملون ما تيسر من متاع ويسيرون باتجاه منطقة الزاهرة القريبة، سيارات تحمل أكثر من طاقتها على الحمولة والأغراض الشخصية لمن توفرت لهم وسيلة نقل، رجال ونساء، واطفال يبكون، عائلات لا تعرف إلى أين تذهب، اليأس والحيرة تعتلي الوجوه، كان المشهد من القسوة بأن دفع الجميع للبكاء، الذي لم يبكِ لما وصلت له حالته الشخصية وحالة عائلته من بؤس وخوف وقلق، كان يبكي ما وصلت إليه حالة الآخرين من الضياع.. إنها مشاهد أصعب من أن توصف، مشاهد تذكر بذل طويل عاشه الفلسطينيون، ووجدوا أنفسهم يعيشونه من جديد شراكة مع اخوتهم السوريين. فعلى طول شوارع الزاهرة، لم تكن تستطيع التمييز، بين العائلة السورية والعائلة الفلسطينية، وجوه عليها ذات علامات الصدمة، عيون حائرة وقلقلة، تبكي أو تحتلها الدموع، قلق وخوف يخيم على آلاف الناس التي تسير بلا هدى، أسئلة الدهشة في عيون وعلى لسان الأطفال، لا أحد يعرف الإجابة عليها، عيون الكبار تنظر إلى صغارها المتساءلة،

تبلع دموعها، أو تتركها تسيل، دون القدرة على قول أي كلمة رداً على تساؤل بريء لطفل يريد أن يعرف ما يحدث حوله.

لقد غادر المخيم أغلب سكانه من فلسطينيين وسوريين، والذين يقدرون ما بين 600 ـ 700 ألف نسمة، لم يبقَ منهم خلال ساعات سوى أقل من 10 في المائة حسب تقديرات ميدانية، وجزء من الذين بقوا كانوا غير قادرين على الخروج. ومنذ ذلك الوقت خضع المخيم لحصار خانق، وتم وضع الحواجز على مداخله، والتي تعاملت بقسوة مع الداخلين والخارجين منه، ولم يتوقف القصف عليه، ما حول المخيم إلى مدينة أشباح. في هذه الأجواء كان من المستحيل تبديد الحذر والخوف لدى الفلسطينيين في بلاد هشة القوانين، مزيفة المؤسسات.[51]

ما جرى في مخيم اليرموك كان صورة متكررة لما جرى في مخيمات فلسطينية أخرى في المدن السورية، لم تكن المخيمات الفلسطينية جزءا من الصراع في سوريا، وبصرف النظر عن مشاعر الفلسطينيين بالانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، حافظ الفلسطينيون على موقف أخلاقي تجاه أخوتهم السوريين الذين احتضنوهم بمحبة وود طوال سنوات اللجوء الفلسطيني القاسية. وكان تقديم الخدمات الإنسانية والإغاثية واحتضانهم اللاجئين السوريين في بيوتهم وتقديم الخدمات الصحية والمساعدات الغذائية، ليس نوعاً من رد الجميل على ما قدمه الشعب السوري للفلسطينيين فحسب، بل رداً على حالة اللجوء المذلة التي اختبرها الفلسطينيون طويلاً ومسّت كرامتهم وأذلتهم أيضاً، فحاولوا بكل ما استطاعوا أن يحفظوا كرامة من حفظ كرامتهم على أرضه. لقد فتح أهالي المخيمات بيوتهم لأخوتهم السوريين وتقاسموا معهم طعامهم وأماكن نومهم وأحزانهم، وحاول الفلسطينيون المجروحين منذ ستة عقود مداواة جراح إخوتهم السوريين التي ما زالت تنزف، فقدموا ما استطاعوا تقديمه رداً للدين السوري عليهم.

في النهاية تفوقت الجغرافيا السياسية على اختيار الدور، فالمخيمات ليست جزراً معزولة في الجغرافيا السورية، وكانت الصدامات المسلحة ستطالها ولو بعد حين، لأن اشتعال المدن السورية بالمعارك المسلحة لن يستثنِ المخيمات فيها. ظهر هذا مبكرا وفي الأشهر الأولى من الحراك السوري، عندما قصفت قوات النظام منطقة

الرمل في اللاذقية، ولم تستثني المخيم الذي يقع هناك، فنال نصيبه من القذائف، وتم تهجير أهالي المخيم بسبب القصف الشديد عليه. كانت تجربة مخيم الرمل في اللاذقية بروفا الوضع الفلسطيني الذي تكرر في درعا وحمص وحلب، وأخيرا في اليرموك في دمشق.

لقد دفع الفلسطينيون ثمناً غالياً في الصراع المسلح في سوريا، حتى وصل عدد الفلسطينيين الذين سقطوا في الصراع أكثر من 1150 شهيداً، وقد سقط في عموم سوريا[52]، حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، أكثر من 70 ألف سوري. وإذا حسبنا عدد الشهداء لعدد السكان ـ رغم الحسبة المؤلمة، لأن كل ضحية إنسانية، هي ضحية، مطلقة يجب أن يهتز الضمير الإنساني لها ـ فيكون الفلسطينيون دفعوا ثمناً غالياً لموقفهم الأخلاقي بمساعدة ضحايا الصراع، ففي الوقت الذي دفع السوريون شهيداً لكل 342 سوري تقريباً، دفع الفلسطينيون شهيداً لكل 434 فلسطيني. وما زال الدم السوري والفلسطيني يسيل على الأرض السورية، ولا أحد يعرف متى يتوقف، ولا أين ستتوقف الكلفة البشرية!!

لقد سال الدم الفلسطيني بغزارة مع الدم السوري، وكان هناك موقف لا أخلاقي من العالم الذي تفرج على المجازر التي ترتكب بحق السوريين وكانت مواقف القيادة والفصائل الفلسطينية الأكثر غرابة في التعامل مع الصراع الجاري في سوريا، والموقف المائع من المذابح التي طالت الفلسطينيين. وأقل ما يقال في هذه المواقف تفتقد إلى الحد الأدنى من المطلوب الوطني، ليس من الدم السوري الذي يراق على الأرض السورية بوحشية فحسب، بل حتى من الدم الفلسطيني الذي يراق هناك أيضا.

لم يكن الفلسطينيون في سوريا جزءا من الصراع، هذا صحيح، لكنهم كانوا جزءاً من الموقف الأخلاقي، الذي أعلن عن نفسه مبكراً في الوقوف الإنساني مع الضحايا بتقديم العون والإغاثة لضحايا الصراع المسلح. ولأن الضحايا لا يمكن إلا أن يشعروا مع الضحايا، خاصة عندما ترى الضحية تجربتها تتكرر مع ضحية أخرى تشاركها الحياة لسنوات طويلة.

لقد رد الفلسطينيون جزءا من الدين القديم لأخوتهم السوريين، وقد دفعوا

دماءهم ثمناً لهذا الموقف، وعلى الرغم من الموقف الفلسطيني الرسمي والفصائلي غير ذي صلة والمنفصل عن الواقع، إلا أن الدماء الفلسطينية التي سالت على الأرض السورية، ستبقى تضيء سماء فلسطين كما ستبقى الدماء السورية والفلسطينية تضيء سماء سوريا.

خاتمة

هشاشة اللجوء

فجأة، يتغير كل شيء، المكان العامر بالناس والحركة يتحول إلى مكان مهجور، شيء ما ينكسر بعد ثبات عقود. لاجئون فلسطينيون جاءوا إلى أماكن متعددة في سوريا أغلبهم سكن دمشق وضواحيها، ليبنوا ما تيسر من الأبنية لتؤويهم في مكان ناءٍ، بعيدا عن المدينة.

في مكان بين أشجار الغوطة بأبنيته المتفرقة والبائسة، أشاد اللاجئون الفلسطينيون مخيماً كان اسمه اليرموك. بنوا حياتهم فيه بالكثير من الجهد والتعب، وحالفهم الحظ وتمددت مدينة دمشق ليجدوا أنفسهم يقيمون في وسطها بعد عقود من العيش على هامشها، ما زاد في ازدهار المخيم، وجعله واحداً من إحياء دمشق المعروفة، لذلك لم يكن صدفة أن يطلق البعض على مخيم اليرموك صفة عاصمة الشتات الفلسطيني.

لم يكن المخيم ليلقى هذا الازدهار لولا التعامل السوري مع الفلسطيني بإعطائه حقوق العمل، ومن المفارقة أن هذه الحقوق التي منحتها سوريا للاجئين الفلسطينيين، وقد تم اقرارها في ظل البرلمان الديمقراطي السوري الذي نتج عن انتخابات العام 1954 الأكثر تمثيلاً في تاريخ سوريا الحديث.

رغم ذلك، القصة ليست قصة قانون، كلنا نعرف إمكانية التلاعب بالقوانين في العالم العربي. الأهم من القانون كانت تجربة احتضان الشارع السوري للفلسطينيين الذين لجأوا إلى سوريا، وهذا الاحتضان خفف كثيراً من مرارة اللجوء وقسوته.

كل العقود التي عاشها الفلسطيني في سوريا لم تشفع له، فجأة يُقصف المخيم بالطائرات، كما تقصف مئات المواقع السورية، وبعد أن تعرض مرات للقصف المدفعي.

فجأة، يشعر اللاجئ الفلسطيني بهشاشة وضعه حتى في بلد وجد فيه من

الاحتضان الكثير، لا يعرف أين يذهب، وترتبك هويته كما ترتبك حياته، يستعيد كل المآسي التي مرّ بها أخوته من اللاجئين الفلسطينيين ويحفظها عن ظهر قلب. يعود شريط الذكريات لينكأ الجراح التي عاشتها التجمعات الفلسطينية في الشتات، التجربة القاسية في الأردن، والأقسى منها التي وصلت لحد المذابح في لبنان وما زال الاذلال مستمراً، التهجير القسري من الكويت بعد الاحتلال العراقي، الذبح الانتقامي في عراق ما بعد الاحتلال الأميركي.. كل مخزون الذاكرة من الظلم الذي وقع على الفلسطينيين استحضره لاجئو سوريا في لجوئهم الثاني الصعب والقاسي. لجوء هز بقوة هوية الفلسطينيين في سوريا الذين كانوا يعتقدون أنها أقوى من أن تهتز.

كان مخيم اليرموك النموذج، شكل هذا المخيم جزءاً من تاريخ فلسطين، لأن الوطنية الفلسطينية الحديثة ولدت في مخيمات اللجوء داخل فلسطين وخارجها، وكان لهذا المخيم دوره. كان مخيم اليرموك بهويته الوطنية الفلسطينية المنفتحة على الجميع والحاضن لمن احتضنه، نوعا من المزيج الوطني الفلسطيني العروبي، ورغم أنه أكبر تجمع فلسطيني في سوريا ويبلغ عدد سكانه الفلسطينيين حسب تقديرات الأونروا حوالي 150 ألف نسمة، فإنه يعيش في وسط اغلبي سوري، حيث يقدر عدد سكان مخيم اليرموك بحوالي 700 ألف نسمة. لم يشهد هذا التعايش الفلسطيني. السوري أي صدام على الاطلاق، وكان من الصعب التمييز بين أبناء المخيم من الفلسطينيين أو السوريين. كان المخيم يفخر بحفاظه على الصلة القوية مع فلسطين، ويفخر بمئات الشهداء الذين زفهم على طريق النضال الفلسطيني في معركة الوجود الفلسطيني. وبعد أن وجد الشعب الفلسطيني عنوانه السياسي، أخذت التجمعات الفلسطينية تدفع أثماناً غالية، كان نموذجها الأكثر قسوة تجربة اللجوء في لبنان حيث مورس وما زال يمارس عليه التمييز ويقر ضدهم قوانين عنصرية نجحت في خفض أعدادهم في لبنان بشكل كبير، واختفوا من العراق، واليوم هم مهددون في سوريا.

لقد وقع الانهيار في مخيم اليرموك، كما المخيمات الأخرى، وكشف هشاشتها وضع اللاجئين، وكشف أيضاً، هشاشة الوطنية الفلسطينية. انهار مخيم اليرموك،

بانهياره ينهار مكان آخر كان عنواناً لفلسطين وينهار مكوّن من مكوّنات الوطنية الفلسطينية. اللاجئون الفلسطينيون الذين حملوا قليل متاعهم وغادروا المخيم تحت القصف، تغيروا إلى الأبد، ثمة شيء ما انكسر داخلهم وفي هويتهم في رحلة اللجوء الأخيرة.

الهوامش

1 ـ راجع: د. إبراهيم دراجي **ـ اللاجئون الفلسطينيون في سوريا دراسة قانونية ـ** دراسة مقدمة الى حلقة نقاش تحت عنوان «اللاجئون الفلسطينيون في سوريا» أقامها تجمع العودة الفلسطيني في دمشق ـ المتحف الوطني 29 نيسان 2010.

2 ـ للاطلاع على تفاصيل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان راجع:

ـ سمير الزبن ـ **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ـ** رام الله، [فلسطين]: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 2000

ـ نصري حجاج ـ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، إلى متى ـ مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 2000.

3 ـ المواد القانونية مأخوذة من مجموعة التشريع السوري ـ وزارة العدل ـ المجلد السابع ـ مادة فلسطين

في ظل الحراك الثوري الذي تشهده سوريا احتجاجا على القمع الوحشي للنظام، يبدو أن النظام يصنف الفلسطينيين في خانة الحراك السوري، من أجل ذلك بدأ بخطوات للتضييق عليهم في هذا الشأن، حيث استثناهم من مسابقة وزارة التربية والتعليم بقرار من الوزير، وهي مخالفة صريحة لنص القانون 260 لعام 1956.

ـ راجع أيضا: ملهم الحمصي ـ **نظام الأسد يستثني الفلسطينيين السوريين من الوظائف العامة ـ** موقع ايلاف ـ 9 نوفمبر 2012

كما أصدر الرئيس السوري قانون البعثات العلمية، الذي لم يُشمل الفلسطينيين في نصه كما كانت تفعل القوانين والمراسيم السابقة التي تنص على: «السورين ومن هم في حكمهم» وكان الفلسطينيون السوريون هم المقصودين في هذه العبارة التي اسقطت من قانون البعثات الجديد.

ـ راجع المرسوم التشريعي رقم 6 الصادر عن رئاسة الجمهورية السورية بتاريخ 14/ 1/ 2013.

4 ـ تقول احصاءات الأونروا لعام 2012 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا المسجلين لديها يبلغ 487.000 لاجئ. بينما تختلف هذه الأرقام لدى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التي تقدر أن عدد الفلسطينيين في سوريا للعام ذاته قد بلغ 494.819 لاجئاً. أي ان 7819 لاجئ فلسطيني غير مسجل في سجلات الأونروا، حسب فرق الرقمين بين الهيئة والأونروا. وإذا عدنا الى فترة تأسيس الأونروا نستطيع القول أن الذين لم يسجلوا في سجلات الأونروا وحسبنا نسبة وتناسباً بين أرقام العام 2012 والعام 1949 وبتقدير أعداد ذلك العام الذي تأسست فيه الأونروا بـ 90.000 لاجئ فإن عدد الذين لم يسجلوا في الأونروا في ذلك العام يكون حوالي: 1400 لاجئ من أصل 90 ألفاً.

5 ـ ساري حنفي ـ **الفلسطينيون في سوريا وعملية السلام** ـ مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد 28 ـ خريف 1996 ص 86

6 ـ راجع نبيل السهلي ـ **الفلسطينيون في سوريا ـ الواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي ـ:** مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 1996 رام الله- فلسطين

7 ـ طارق حمود ـ **اللاجئون الفلسطينيون في ظل الثورة السورية ـ** المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ـ الدوحة ـ يناير 2013 ص 31.

8 ـ نبيل السهلي ـ **مرجع سبق ذكره.**

9 ـ روز ماري صايغ ـ **الفلاحون الفلسطينيون ـ من الاقتلاع إلى الثورة** ـ ترجمة: خالد عايد ـ مؤسسة الأبحاث العربية ـ ط1 ـ 1980 ص219

10 ـ هناك حالات استثنائية وصلت إلى منصب وزير في الحكومات السورية، كما ذكرنا في فصل «الأوضاع القانونية»، كان الوصول الى منصب وزير، بوصفه منصباً سياسياً، يحتاج إلى الجنسية السورية، وقد تم منح الوزيرين الجنسية السورية. أما بالنسبة إلى معاون وزير وهو منصب إداري وليس سياسي، احتفظ من يشغله بجنسيته الفلسطينية. كما تم منح الجنسية إلى بعض الضباط الفلسطينيين الذين

خدموا في الجيش السوري برتب عالية، قيادة سلاح الجو في العام 2004 (اللواء حازم الخضراء)، وقيادة منطقة عسكرية (اللواء مصباح البديري) الذي عُيِّنَ في الثمانينات قائداً للمنطقة الوسطى.

11 ـ هذا لم يمنع العديد من الفلسطينيين المساهمة في الحياة السياسية السورية، أو الانتماء إلى أحزاب سياسية معارضة، وقد تعرض العديد من الفلسطينيين للاعتقال لانتمائهم لأحزاب سورية معارضة.

12 ـ في مخيمات اللجوء لم يُصنف اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم بالمعنى الاجتماعي على أساس المال، أي التصنيف الطبقي، بل على أساس المناطق التي جاءوا منها، بين سكان مدن وفلاحين وبدو... رغم أنهم كانوا وما زالوا جميعا سكان مخيمات، وقد اثرت هذه التصنيفات على علاقات المصاهرة، وقد تم رفض الكثير من طلبات الزواج على أساس الانتماءات السابقة التي كانت قائمة في فلسطين. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون الى اليوم يحددون انتماءاتهم بالبلدان والقرى التي جاءوا منها من فلسطين. لقد حافظت هذه التصنيفات على انتماء فلسطيني، صنع في الستينات الوطنية الفلسطينية الحديثة، وحافظت على نقل الانتماء الفلسطيني الى الأجيال التي ولدت في المنافي، عبر حكايات الأمهات والجدات. لكنها في المقابل شكلت عائقا أمام الدمج الاجتماعي إلى حد ما.

13 ـ تستأثر مدارس الأونروا بحوالي 76 في المئة، و84 في المئة من الطلاب المسجلين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية على التوالي.

14 ـ راجع موقع الأونروا http://www.unrwa.org

تقدم مدارس الأونروا إلى الطلاب الفلسطينيين الكتب المدرسية مجانا. وقد كانت في الستينات والسبعينات تقدم اضافة الى الكتب، الدفاتر والأقلام والأدوات المدرسية المختلفة، وكانت تشرف على الأوضاع الصحية في المدارس حيث كانت تقوم بتلقيح الطلاب بصورة دورية. كما يعتبر التدريس في مدارس الاونروا أعلى مستوى منه في مدارس الدولة السورية، وهذا أولا، بسبب الدخل المرتفع لمدرسي الأونروا مقارنة

بالمدرسين الموظفين في قطاع الدولة، والرقابة أشد في الأونروا على المدرسين منها في مدارس الدولة.

15 ـ راجع موقع الأونروا http://www.unrwa.org

توفر الأونروا 29.000 فرصة عمل في بلدان عملياتها، أكبر عدد للعاملين في قطاع غزة حيث يبلغ عددهم 10.000 وأقلّهم في لبنان حيث يبلغ عدد العاملين 3.000 آلاف موظف وموظفة.

16 ـ علاء أوسي ـ **الاقتصاد السوري... جردة حساب ـ** جريدة النور 15 كانون الثاني (يناير) 2013 ـ وهي جريدة ناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري ـ جماعة يوسف فيصل، وهو حزب شريك في الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة في سوريا.

17 **ـ موقع عكس السير السوري** الاحد - 19 حزيران (يونيو) - 2011 - مجلة "غلوبل فاينانس" الاقتصادية

18 ـ ثامر قرقوط ـ **الفقر في سوريا بالعين المجردة ـ** SPR للبحوث والدراسات http://www.spraweb.com

19 **ـ المرجع نفسه.**

20 **ـ اللاجئون الأكثر تعليماً وفقراً ـ الهيئة الفلسطينية للاجئين** ـ على موقعها http://www.pcrp.ps

21 ـ اجابة على سؤال جريدة الحياة اللندنية: «لماذا تمنعون اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا دخول المملكة، علماً أنهم يحملون وثائق سفر سورية؟»

قال عبد الله النسور رئيس الوزراء الأردني: «هناك من يريد إعفاء إسرائيل مرة أخرى من التبعات المترتبة عليها في خصوص تهجير الفلسطينيين من ديارهم. الأردن ليس مكاناً لحل مشاكل إسرائيل، وهناك قرار أردني سيادي واضح وصريح بعدم عبور الإخوة الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية الى الأردن. استقبالنا

لهؤلاء الأشقاء خط أحمر لأن ذلك سيكون مقدمة لموجة تهجير أخرى، وهو ما تريده الحكومة الإسرائيلية. إخواننا الفلسطينيون في سوريا أصحاب حق في بلادهم الأصلية، وعليهم البقاء هناك لحين انتهاء الأزمة» راجع المقابلة مع جريدة الحياة 9 يناير 2013

22 ـ إجراءات جديدة للأمن العام في شأن فلسطينيي سوريا ـ جريدة السفير اللبنانية 2013/2/22

ـ في تصريح لسلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني يوم 27 شباط، قال: أن السلطة ستخصص مليون دولار للاجئين الفلسطينيين في سوريا، بسبب الأوضاع التي يمرون بها، وذلك لتقصير الهيئات الدولية في دعمهم، وأن هذا الدعم سيبقى طالما أن تقصير المؤسسات الدولية قائم.

لا يفي هذا المبلغ بالغرض كواجب يقع على كاهل السلطة الفلسطينية تجاه لاجئين فلسطينيين يعانون نكبة جديدة. راجع الصحف 2013/2/28

23 ـ راجع العديد من الكتابات الاسرائيلية التي اعتمدت على الارشيف الاسرائيلي، والتي تتحدث عن طرد الفلسطينيين وهو ما عرف في اسرائيل بتيار «المؤرخين الجدد» على رأسهم بني موريس، ايلان بابيه، وتوم سيغيف، وايلبا شوحط، وغيرهم.

ـ بني موريس ـ **ولادة مشكلة اللاجئين «وثيقة إسرائيلية»** دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية ـ عمان ـ الأردن، 1993.

ـ ايلان بابيه ـ **التطهير العرقي في فلسطين ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ** بيروت ـ الطبعة الأولى 2007.

24 ـ في النصف الثاني من الخمسينات أخذت الاتجاهات الفلسطينية تذهب باتجاهين: الأول: الاتجاه القومي، والذي عبر عنه تأسيس جورج حبش ورفاقه لـ «حركة القوميين العرب» في العام 1956 والتي عبرت عن نفسها في نشرة «الثأر». الاتجاه الثاني الذي عبر عن نفسه بتوجه وطني فلسطيني، عبرت عنه مجلة «فلسطيننا» التي صدرت في العام 1959 والتي التف حولها مجموعة من الشباب

الفلسطينيين وكانت النواة الأولى لتجمع الناشطين الذين أطلقوا بعد سنوات تجربة حركة فتح.

25 ـ كان الرئيس محمود عباس والأخوين خالد وهاني الحسن من بين مؤسسي حركة فتح وكانوا أعضاء في اللجنة المركزية للحركة وكانوا من اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى سوريا.

26 ـ في نيسان العام 1988 اغتالت وحدة كوماندوس اسرائيلية القيادي الفلسطيني في حركة فتح ومنظمة التحرير خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس على خلفية مساهمته الفعالة في الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي تفجرت نهاية العام 1987، وقد جرت مراسم دفنه في مخيم اليرموك. وقد قُدر عدد الذين شاركوا في جنازته، أقلها بنصف مليون مشارك، وأعلاها بمليون، في الوقت الذي كان عدد الفلسطينيين في سوريا لا يتجاوز الـ 280 ألف بين اطفالهم وشيبهم وشبابهم. وكانت حركة فتح التي ينتمي لها خليل الوزير على خلاف مع النظام السوري وصل حد الصدام المسلح، وكان حوالي 5000 آلاف معتقل ينتمون للحركة يقبعون في السجون السورية في ذلك الوقت.

27 ـ استخدم محمد حسنين هيكل الصحفي المصري ورئيس تحرير الأهرام المقرب من الرئيس جمال عبد الناصر مصطلح «النكسة» للتخفيف من وقع الهزيمة المروعة التي تعرضت لها ثلاث بلدان عربية من اسرائيل وبزمن قياسي في العام 1967.

28 ـ قام أعضاء من الجبهة الشعبية بإطلاق سراح جورج حبش عبر عملية قامت بها مجموعات من الجبهة بتخطيط من وديع حداد وأبو علي مصطفى، حيث تم اعتراض سيارة الشرطة العسكرية التي تنقل جورج حبش من مكان إلى آخر في قلب دمشق، تم تحريره وتهريبه إلى لبنان.

كذلك، اعتقل ياسر عرفات قبل ذلك لفترة وجيزة في سوريا عندما كان الناطق باسم حركة فتح.

29 ـ نحن هنا لا نقيّم صحة السيطرة الفلسطينية على أجزاء من لبنان أو خطأها، ولكن نسوقها فقط كوقائع تاريخية كانت مؤثرة في تاريخ التجربة الفلسطينية وفي تاريخ العلاقة السورية ـ الفلسطينية.

30 ـ كان من أبرز الوجوه التي قادت الانشقاق في مواجهة حركة فتح التي يقودها ياسر عرفات، كل من عضوي اللجنة المركزية، نمر صالح (أبو صالح) وسميح أبو كويك (قدري)، ومن بين الضباط سعيد موسى مراغة (أبو موسى) وموسى محمود العملة (أبو خالد) ومن العاملين بالحقل الكتابي، الياس شوفاني.

31 ـ حصلت بعض الاحتجاجات المحدودة في خروج تظاهرات شبابية احتجاجا على المعارك التي شهدتها الأراضي اللبنانية، خاصة قصف مدينة طرابلس اللبنانية، وتركزت هذه الاحتجاجات في مخيم اليرموك تحديدا.

32 ـ كانت هناك أعداد من الفلسطينيين الذين اعتقلوا بذات الفترة، ولكن ليس على خلفية الخلاف السوري ـ الفلسطيني، بل لعمل هؤلاء مع قوى سياسية سورية، مثل الأخوان المسلمين والحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي ورابطة العمل الشيوعي، وهؤلاء لم تتجاوز أعدادهم العشرات.

33 ـ راجع الوثائق التي أصدرتها القوى الفلسطينية بعد الحرب، خاصة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، القوى المركزية في منظمة التحرير. فقد خلصت كل المراجعات بصيغة أو بأخرى إلى أن مركز ثقل العمل الوطني الفلسطيني انتقل إلى الأراضي المحتلة، بعد فقدان الركيزة الأساسية في لبنان.

34 ـ على مدى عقدي التسعينات، والسنوات العشرة الأولى من القرن الجديد، تراجعت العضوية في الفصائل، لتتحول إلى فصائل هامشية، وما زاد من هامشيتها، أنها عانت خلال هذه الفترة من أزمات مالية متلاحقة، أثرت كثيراً على قدرتها على الاحتفاظ بكادر قادر على إيجاد فرصة أفضل من التفرغ الحزبي. وما حصل في الفصائل الفلسطينية بكل طيفها يشبه ما يحصل في سوق العملة، حيث تطرد

العملة الرديئة العملة الجيدة. لذلك لم يبقَ يعمل في الفصائل سوى أقلية هامشية تفتقد إلى المواهب والقدرات والتعليم المناسب.

35 ـ في 2011/1/31 بعد هروب زين العابدين بن علي، وذروة الاحتجاجات المصرية ضد نظام مبارك، اجرت صحيفة «وول ستريت جورنال» مقابلة مع الرئيس السوري بشار الأسد، وقال ردا على سؤال حول تأثيرات ما يجري على سوريا بالقول: «إذا أردت أن تتحدث عن تونس ومصر، فنحن خارج هذا الأمر. وفي النهاية، نحن لسنا تونسيين ولسنا مصريين.»

36 ـ كانت قد جرت مظاهرة عفوية بتاريخ 2011/2/17 في منطقة الحريقة وسط دمشق، بعد أن اعتدى أفراد الشرطة على فتى، فتجمعت الحشود بشكل عفوي، ولم تنفض إلا بعد أن حضر وزير الداخلية سعيد سمور ووعد بمحاسبة الذين اعتدوا على الشاب. في تلك المظاهرة العفوية هتفت الحشود الشعار «الشعب السوري ما بينذل» الذي رافق الثورة السورية في مسارها الطويل. واعتبرت تلك المظاهرة ارهاصات الثورة السورية.

37 ـ **جريدة الوطن السورية** 2011/3/22

38 ـ **راجع وكالة رويترز للأنباء** 2011/3/27

39 ـ طارق حمود ـ **اللاجئون الفلسطينيون في ظل الثورة السورية ـ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ـ الدوحة ـ يناير 2013 ـ ص 31.

40 ـ لقد تم تكذيب هذه الاشاعة من قبل من تعرضوا لإطلاق النار، فشيخ جامع حمزة في الحجر الأسود (أبو بلال) الذي فقد ابنه في اطلاق النار المذكور، قد كذّب وجود أعضاء من حماس أطلقوا النار على المتظاهرين أثناء تشييع ولده ومن على منبر الجامع ذاته.

41 ـ طارق حمود ـ **المرجع نفسه** ـ ص 31

42 ـ هذا الموقف العام للفلسطينيين حتى الذين يحملون وجهة نظر مؤيدة للنظام، وهنا ليس المقصود المشاركين مع النظام في القمع أو الأبواق الفلسطينية التي استخدمها النظام للدفاع عنه، وأيضاً ليس المقصود الذين انخرطوا في الثورة السورية منذ البداية، واعتبروا أن الحياد وهم ويخدم النظام، الجهتان كانتا أقلية هامشية في الوسط الفلسطيني، وشاركوا مع أوساط سورية، سواء مع الثورة، أو شاركوا في قمعها.

43 ـ ظهرت على الأنترنت الكثير من الصفحات الفلسطينية التي أسسها شباب متحمسون مؤيدة ومشاركة في الثورة السورية، وكانت تدعو للمشاركة بقوة في الاحتجاجات السورية، لكن حجم الفلسطينيين المشاركين مباشرة في الاحتجاجات السورية بقي محدودا، وبقي تعبيراً عن حالات فردية، وليس التحاقاً لمجموعات كبيرة.

44 ـ نميز هنا بين النقاش السياسي المجتمعي، وبين النقاش السياسي بين القوى السياسية الفلسطينية، ونعطي الوزن الأكبر للأول، كانت فصائل العمل السياسي الفلسطيني مع انطلاق الحراك السوري، قد تحولت إلى قوى ذات تأثير هامشي منذ سنوات منصرمة. وبات النقاش السياسي الأهم، هو ذلك النقاش السياسي المجتمعي، الذي نعتقد أنه المساهم الرئيس في صياغة موقف الحياد، لكن مع الالتزام الأخلاقي تجاه الضحايا، وهذا ما تجسد في الدور الذي لعبته المخيمات تجاه المناطق الملاصقة لها كحاضنة للنازحين ومغيث لهم على المستوى الإنساني والغذائي والطبي.

45 ـ نضال بيطاري ـ **الفلسطينيون في سوريا بين الثورة والقلق** ـ مجلة دراسات فلسطينية ـ العدد 91 صيف 2012 ـ ص 159

46 ـ أيمن أبو هاشم ـ **تداعيات الثورة السورية على فلسطينيي سوريا** ـ مجلة شؤون فلسطينية العدد 251 شتاء 2013 ص 232 ـ 240.

47 ـ لتفاصيل أكثر حول موقف الفصائل راجع: صلاح حسن ـ **الفلسطينيون في**

سوريا والانتفاضة السورية ـ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ـ الدوحة ـ سبتمبر 2012.

48 ـ وتتشكل من حركة فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحركة فدا، وحزب الشعب، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال (سمير غوشة).

49 ـ يتشكل التحالف من كل من، حركة حماس، وحركة الجهاد، وحركة فتح الانتفاضة، و الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، والحزب الشيوعي الثوري، وجبهة النضال (خالد عبد المجيد) والصاعقة.

50 ـ علي صالح ـ **مشعل وحماس .. رحلة عمر ـ جريدة الشرق الأوسط اللندنية** ـ 28 أيلول (سبتمبر) 2012

51 ـ صادق أبو حامد ـ **الفلسطينيون في الثورة السورية ـ مدخلة في إطار مشروع رصد لمسار التغيير في العالم العربي** ـ جامعة لويس ـ روما ـ ايطاليا.

52 ـ هذا الرقم حتى وقت انجاز هذه الدراسة في مطلع آذار 2013.